منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

المساواة بين الجنسين في السياسات الزراعية في المنطقة العربية

ورقة سياسات

2021

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

المساواة بين الجنسين في السياسات الزراعية في المنطقة العربية

ورقة سياسات

إعداد

أ.د. مرفت صدقي عبد الوهاب

أستاذ دكتور بقسم المرأة الريفية

معهد الإرشاد - مركز البحوث الزراعية

خبيرة تنمية المرأة الريفية

2021

منظمة المرأة العربية

15 شارع محمد حافظ - متفرع من شارع الثورة - المهندسين

الجيزة - جمهورية مصر العربية

تليفون: 24 / 23 848 374 (202 +)

فـاكس: 21 848 374 (202 +)

البريد الإلكترونى : info@arabwomenorg.net

الموقع الإلكترونى: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأى شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2021

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2021

رقم الإيداع: 2021/22518

الترقيم الدولى: 977-978

تـم إعـداد هذه الورقة في إطار برنامج متكامـل تم تنفيذه بالتعاون بين

منظمـة المرأة العربيـة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ويهـدف إلى تحسـين حيـاة المـرأة الريفيـة في المنطقـة العربيـة مـن خـلال دراسـة حالـة المسـاواة بـين الجنسـين في المجـال الزراعـي ورصـد العقبـات والتحديـات التـى تحـول دون تحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين في المجتمعـات الريفيـة في المنطقـة العربيـة.

قائمة المحتويات

المستخلص 7
المقدمة 10
أولًا: مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية 12
ثانيًا: محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية 13
1.2: المحور الأول: إتاحة الغذاء 14
1.1.2: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية 14
2.1.2: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية 14
3.1.2: الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد في المنطقة العربية) 15
4.1.2: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية 15
2.2: المحور الثاني: إمكانات الحصول على الغذاء 15
3.2: المحور الثالث: الاستفادة من الغذاء 16
4.2: المحور الرابع: استقرار الغذاء 16
ثالثًا: سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 16
1.3: سياسات الأمن الغذائي 18
1.1.3: سياسات محور كفاية الإمدادات الغذائية Food Availability 18
2.1.3: سياسات محور القدرة على الحصول على الأغذية Accessibility 19
3.1.3: سياسات محور نوعية الأغذية وسلامتها Food Safety 19
4.1.3: سياسات محور استدامة الإمدادات الغذائية Stability 20
2.3: سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر 20
رابعًا: تحديات تمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة في المنطقة العربية 21
خامسًا: دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية بالمنطقة العربية 26
سادسًا: الآليات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة 29
سابعًا: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات: بين الواقع والمأمول بالمنطقة العربية 31
التوصيات 35
المراجع 39

المستخلص

تدعو خطة التنمية المستدامة 2030 إلى إحداث تحوّل جذري؛ فليس المقصود تحقيق سبعة عشر هدفًا في مختلف القطاعات أو في كل بعدٍ من أبعاد التنمية على حدة، بل المقصود هو إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين النساء والفتيات كافة، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، كما أنها تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.غير أنه يبدو أن العالم ليس على المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق الهدف الخاص بالقضاء على الجوع من حيث الوصول إلى غذاء آمن وكافٍ ومغذٍ لجميع الأفراد على مدار العام؛ فبحلول عام 2030 من المتوقع أن يتعرض 840 مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي، ناهيك عن الآثار السلبية التى أحدثها فيروس كورونا، فاستنادًا إلى التوقعات الاقتصادية العالمية تشير البيانات الحالية إلى أن مايقرب من 690 مليون شخص أو (8.9%) من سكان العالم يعانون من الجوع، كما تشير إلى زيادة احتمالية تعرض 83 إلى 132 مليون شخص لنقص التغذية. (The State Of Food Security and Nutrition, 2020)

أما عن المنطقة العربية فهي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات الأغذية، حيث تحتل صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية وتستورد ما يفوق (25%) من القمح المتداول في الأسواق العالمية؛ مما يجعلها عرضة للتأثّر بتقلّبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري. والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان وكثيرًا ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة؛ مما يحدّ من توفر الغذاء بتكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل. وتؤدّي ندرة المياه وتغيّر المناخ والتوسّع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع، ويستمر ارتفاع معدّلات الجوع ونقص التغذية، لا سيما في ظل تفشي الصراعات، إضافة إلى انتشار الجوع المزمن الحاد في مختلف أنحاء المنطقة. ويتوقّف إحراز التقدّم في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) على توظيف استثمارات مخصّصة ومنظمة في الزراعة المستدامة، وعلى استخدام المعرفة والتكنولوجيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وعلى إنهاء الصراعات، والتعاون الإقليمي (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020: 25).وقد أشار التركيز الدولي إلى أنه لا يمكن أن يتحقق هدف القضاء على الجوع في ظل غياب المساواة بين الرجل والمرأة. وأن القيود المفروضة على حركة المرأة، والتي تحول دون وصولها إلى العدالة وحصولها على الأراضي والموارد الاقتصادية، تؤدي إلى إقصائها من القوى العاملة المنتجة، وتقوض إمكانياتها، وتعرضها لمزيد من الفقر، على الرغم من أن المرأة الريفية قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية عبر تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة، الأمر الذى يعد المعبر الحقيقى الذى يسهم في الحد من الفقر المدقع، ويؤدي إلى القضاء على الجوع وتحقيق العمل اللائق، والحد من مظاهر الضعف الاجتماعي والاقتصادي للريفيات تحت مظلة المساواة بين الرجل والمرأة؛ ومن ثم محاولة تحقيق غايات العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030.

وفي هذا الإطار، تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على كيفية دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية لمحاولة تحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر) والثاني (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة 2030، عبر تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة لتمكين الريفيات من خلال التعرف على التحديات التى تقابلهن وكيفية التغلب على العقبات والتحديات من خلال عدة آليات محددة وموجهة لعدد من الوزارات.

ومن ثم تناولت الورقة عرض مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية، والتي تعد أحد العناصر التي تؤدي إلى توضيح مدى توفر البيئة التمكينية التي من شأنها أن تحقق المساواة بين الرجل والمرأة، وتوضيح ملامح محاور الأمن الغذائي بالمنطقة العربية من الإمداد، والاستقرار، وتوفر الغذاء، وسياسات الأمن الغذائي، وصولًا إلى توضيح ملامح دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية، وآليات دمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة، تركيزًا على المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين النساء الريفيات بين الواقع

والمأمول بالمنطقة العربية؛ وذلك بهدف الوصول إلى تحديد تحديات تمكين الريفيات بقطاع الزراعة بالمنطقة العربية؛ بهدف التمكن من وضع مجموعة من التوصيات التى من شأنها أن تحقق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة لتحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع).

أما فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في إعداد الورقة، فقد تم اتباع المنهج الاستقرائى، وتم الاعتماد على التقارير الدولية والوطنية والبيانات والأبحاث من خلال البحث المكتبي ومراجعة الأدبيات المنشورة ذات الصلة فضلًا عن الوثائق الرسمية لوزارات الزراعة بخصوص الاستراتيجيات، والحصول على البيانات من المواقع الإلكترونية لعدد من المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالتنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي عبر تبنى قضايا المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة، متمثلة في المواقع الإلكترونية الخاصة بكل من: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والإسكوا، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واليونيسف وغيرها. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص في التالي:

- تستورد المنطقة العربية ما يفوق (25%) من القمح المتداول في الأسواق العالمية، حيث تتفاقم صعوبة حصول الفقراء والنازحين على مايكفى من الغذاء بسبب عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية والمياه. ومعظم الذين يعانون نقص التغذية يعيشون في المناطق الريفية؛ حيث يعد الاستثمار العام في الزراعة في المنطقة العربية ثاني أدنى المؤشرات بين جميع المناطق، ويعادل 0.28، بينما بلغ متوسط معدل النمو السكاني بالبلدان العربية (1.9%) سنويًّا بين عامي 2015 و2020، وهو ثاني أسرع المعدلات في العالم. ويؤدى النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء، وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 2019: 27).
- تسهم الزراعة بنسبة تبلغ (7%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، ومع ذلك يعد دورها رئيسيًّا في تحقيق الأمن الغذائي؛ إذ يعد الإنتاج المحلي واسع النطاق للأغذية ضمانة أساسية لاستقرار توفر الأغذية. والأهم من ذلك أن الزراعة تعَد ركيزة أساسية في الحصول على الأغذية؛ لأن (40%) من السكان تقريبًا، ولاسيما الأفقر بينهم، يعتمدون في معيشتهم على الزراعة (تقرير آفاق المنطقة العربية 2030، 2017: 7).
- يعاني نحو 33 مليون شخص في المنطقة العربية في الوقت الحاضر من نقص التغذية. وربما يتزايد هذا العدد في السنوات والعقود المقبلة جراء الصراعات الممتدة، ونوبات الجفاف الطويلة، ومعدل النمو السكاني المرتفع، وتغير المناخ، وندرة الموارد. ويعد تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع) ضرورة سياسية بالغة الأهمية لأسباب عديدة، أهمها أنه بمثابة الأساس للسلام الاجتماعي في العالم العربي، ومع ذلك فهو أحد أكثر التحديات التي تواجهها المنطقة صعوبة بسبب القيود الشديدة المتعلقة بتوفر الأراضي والمياه لإنتاج الغذاء (الحوكمة والتعاون حول الغذاء، 2019: 2).
- تنحصر مشاركة المرأة في الاستخدام النهائي للموارد المائية، وليست لها مشاركة على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار بوصفها صاحبة مصلحة في إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا؛ حيث يقع العبء الأكبر في توفير المياه للاستخدام النهائي على عاتق المرأة، ويتطلب ذلك وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا؛ مما يحرمها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى تمكنها من تحقيق عائد اقتصادي خاص بها. ودمج المرأة في إدارة الموارد المائية يتطلب التغلب على معوقات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية (الإسكوا،2019: 14).
- تتحمل المرأة الريفية أعباء ومسؤليات إضافية دون أن تتمتع بحرية اتخاذ القرار والوصول الكافي للموارد. وتؤكد الأدلة العالمية أنه في العديد من الأماكن تتزايد مشاركة الريفيات في قطاع الزراعة، وغالبًا ما تتركز في العمل الموسمي أو العمل غير المأجور. وتتقاضى النساء أجورًا أقل، وتواجههن ظروف عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة (Global Food Policy Report 2020; 41).

- وفيما يخص فجوة الأجور بين الرجل والمرأة في العمل الزراعي، تتعرض الريفيات لفجوه لصالح الرجل على الرغم من قيامها بنفس العمل؛ وهو ما يمكن تفسيرة في ظل ما يسمى (Gender Discrimination)، حيث يتم تقسيم، أو توزيع الأدوار والقيم الاجتماعية على أساس القيم والأعراف السائدة بالمجتمع وليس بحسب جودة العمل.
- التمييز الغذائي: في كثير من المجتمعات العربية لا تتناول المرأة طعامها إلا بعد أن ينتهى رجال المنزل ثم الأطفال؛ وبالتالي يبقى للمرأة بواقي الطعام فقط؛ مما ينتج نقص التغذية واعتلال الصحة (المرأة والأمن الغذائي العربي، 2010).

وقد انتهت ورقة السياسات إلى مجموعة من التوصيات من شأنها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة: يتطلب تحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة 2030 إدماج منظور المساواة بين المرأة والرجل في السياسات الزراعية في المنطقة العربية عبر إدراج الجانب البحثى، وتنمية القدرات، والوصول المتساوي للموارد والخدمات، وإلغاء التمييز الغذائي، وتمكين الريفيات، ورفع المكانة الاجتماعية للريفيين وإعلائها.

المقدمة

تُعد مشكلة توفير الغذاء إحدى أهم المشكلات الرئيسة في العالم، وتلك المشكلات هي: نقص الغذاء، والفقر، وزيادة النمو السكاني، والتلوث. وقد واجه العالم في مطلع السبعينيات أزمة غذائية خطيرة انعكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها. وتماشيًا مع هذا الاهتمام العالمي نجد- ومنذ أكثر من ثلاثة عقود مضت- أن الدول العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي لشعوبها وتوفير غذاء صحي لهم بعيدًا عن مخاطر استيراده من الخارج. ومع بداية الألفية الجديدة، قامت معظم الدول العربية بإطلاق حزمة من السياسات والاستراتيجيات الزراعية بغية تقليص حجم الفجوة الغذائية وتحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي، ولكن للأسف لا تزال الفجوة الغذائية للدول العربية مرتفعة، الأمر الذي يعبر عن عمق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

يعاني نحو 33 مليون شخص في المنطقة العربية في الوقت الحاضر من نقص التغذية. وربما يتزايد هذا العدد في السنوات والعقود المقبلة جراء الصراعات الممتدة، ونوبات الجفاف الطويلة، ومعدل النمو السكاني المرتفع، وتغير المناخ، وندرة الموارد. إن تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة هو ضرورة سياسية بالغة الأهمية لأسباب عديدة، أهمها أنه بمثابة الأساس للسلام الاجتماعي في العالم العربي، ومع ذلك فهو أحد أكثر التحديات التي تواجهها المنطقة صعوبة بسبب القيود الشديدة المتعلقة بتوفر الأراضي والمياه اللازمين لإنتاج الغذاء (الحوكمة والتعاون حول الغذاء، 2019: 2).

وللأمن الغذائي أهمية خاصة في ضوء النمو السكاني المتزايد وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى الآثار المترتبة على التوسع العمراني والتنمية الاقتصادية. حيث إنه عنصر أساسي من عناصر التنمية الزراعية وأحد الأدوات الرئيسة التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في مجالات الفقر والتعليم والصحة والعمل والبيئة.

وتلعب الزراعة والتنمية الزراعية دورًا كبيرًا في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة. وقد أقرت الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية التي تم الاتفاق عليها في عام 2000 من قِبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدور المهم للزراعة، وأبرزت دورها في الحد من الجوع، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، والحفاظ على الإدارة المستدامة للبيئة (الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، 2013: 13).

وقد تم تجديد التعهد بمكافحة الجوع وسوء التغذية وتوسيع نطاقها عبر ميثاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؛ فالعلاقة بين الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والأهداف الأخرى، وخصوصًا الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات) توضح الدور الأساسي للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والتي أفسحت المجال أمام اتباع نهج أكثر شمولًا في مكافحة الجوع وسوء التغذية (التنمية والأمن الغذائي والتغذية، 2016: 2). وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة 2030 لتدعو مختلف الجهات المعنية على مستوى العالم إلى اتخاذ تدابير في كافة الجهات للقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة. ومن المهم أن يكون تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة محور أي تدخل يهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

وقد لفت المجتمع الدولي الانتباه إلى أهمية الاستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أنه لا يمكن أن يتحقق هدف الأمن الغذائي في ظل غياب المساواة بين الرجل والمرأة، وتعد المرأة الريفية من أكثر الأفراد تأثيرًا وتأثرًا بتحقيق الأمن الغذائي في ظل أكثر المشكلات تعقيدًا وهي مشكلة الفقر؛ فنقص الاستثمار في مجهودات النساء والفتيات وفرصهن يعوق قدراتهن على تنمية أنفسهن ومجتمعاتهن، كما يعوق جهود

الحد من الفقر، ويضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية؛ ومن ثم يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره عبر تعزيز الزراعة المستدامة.

يعتمد نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلى حد بعيد على تأهيل المرأة الريفية وتطوير مهاراتها وتوفير فرص عمل لائقة بها؛ بما يحقق لها ولأسرتها سبل تحسين مستوى المعيشة. إن النهوض بأوضاع المرأة الريفية في شتى المجالات يُعد مطلبًا مهمًّا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لها، وهو يتم من خلال حماية حقوقها استنادًا إلى مبدأ العدالة والإنصاف؛ حيث إنه لابد من وجود سياسات توجَّه لحمايتها بقطاع الزراعة عبر تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي إطار محاولة دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية والتنمية الريفية بغرض تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة مرورًا بتمكين الريفيات بقطاع الزراعة، سوف تتناول الورقة النقاط التالية:

- أولًا: مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية.
- ثانيًا: محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- ثالثًا: سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- رابعًا: تحديات تمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة في المنطقة العربية.
- خامسًا: دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية في المنطقة العربية.
- سادسًا: الآليات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة.
- سابعًا: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات: بين الواقع والمأمول في المنطقة العربية.

أولًا: مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية

تسهم الزراعة بنسبة (7%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، ومع ذلك فإن دورها رئيس في تحقيق الأمن الغذائي، إذ يعد الإنتاج المحلي واسع النطاق للأغذية ضمانة أساسية لاستقرار توفر الأغذية. والأهم من ذلك أن الزراعة تعَد ركيزة أساسية في الحصول على الأغذية لأن (40%) من السكان تقريبًا، ولاسيما الأفقر بينهم، يعتمدون في معيشتهم على الزراعة (تقرير آفاق المنطقة العربية 2030، 2017: 7).

ويعاني إنتاج الأغذية في المنطقة العربية من قيود طبيعية تتمثل في نوعية الأراضي وإمكانية الحصول على المياه. فمن مجموع مساحة الأراضي في البلدان العربية، يصنف أقل من واحد في المائة بأنه عالي الإنتاجية أو حتى متوسط الإنتاجية، لكن هناك تباين كبير بين مختلف البلدان. فمن حيث نوعية الأراضي، في السودان تعتبر (17%) من الأراضي عالية الإنتاجية، وعلى النقيض من ذلك، ما يقرب من (80%) من أراضي جيبوتي غير صالحة للزراعة. وتتفاقم مسألة نوعية الأراضي بسبب التوسع العمراني السريع على الأراضي الزراعية الخصبة، وكذلك التدهور السريع والمستمر الذي تعاني منه التربة في المنطقة، والمنطقة العربية هي أشد المناطق في ندرة المياه في العالم، وتزيد الضغوط الاقتصادية والديمغرافية من هذه الندرة النسبية (آفاق المنطقة العربية 2030، 2017: 2).

والمساحة الجغرافية للمنطقة العربية بلغت نحو 1343 مليون هكتار عام 2018، وتمثّل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة منها حوالي 233,24 مليون هكتار أي بنسبة تبلغ (17,37%)، والتي يزرع منها فقط نحو 74,12 مليون هكتار بنسبة تبلغ (31,78%) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وتتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة؛ مما يشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق البرامج التنموية الزراعية؛ وبالتالي تحسين حالة الأمن الغذائي العربي. بالرغم من أن مساحة الوطن العربي تشكل حوالي (9%) من مساحة العالم، إلا أن نصيب الوطن العربي من الموارد المائية العذبة لا يتجاوز (2%) من نظيرتها على مستوى العالم.

وتقدر نسبة استخدام المياه في الزراعة من إجمالي الاستخدامات في المنطقة العربية بنحو (83,8%) مقارنة بـ (71,6%) على المستوى العالمي. ومتوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة في عدد كبير من الدول العربية يقل عن 500 متر مكعبٍ في السنة، حيث يتراوح ما بين 400,8 و 400,2 متر مكعب في الكويت والإمارات وقطر والسعودية واليمن والبحرين والأردن وليبيا وفلسطين والجزائر وسلطنة عُمان وجيبوتي وتونس، بينما تراوح ما بين 589,4 إلى 997,1 متر مكعب في السنة في كلٍ من مصر ولبنان والمغرب وسوريا والسودان والصومال. وارتفع هذا المتوسط عن 1000 متر مكعب في كلٍ من جزر القمر والعراق وموريتانيا (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: 6-7).

ونادرًا ما يُنظر إلى العلاقة بين إدارة المياه والأمن الغذائي من خلال منظور النوع الاجتماعي، فاحتياجات المرأة الخاصة ووجهات نظرها غير منعكسة بشكل جيد في إدارة المياه؛ ونتيجة لذلك لم تكن التشريعات والسياسات المتعلقة بالمياه الزراعية مراعية للمنظور الجنساني في كثير من الحالات، ولم تهتم باستخدامات النساء المتعددة للمياه (على سبيل المثال للري، والبستنة المنزلية، والماشية، والاستخدام الشخصي والمنزلي). وتظل المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا عندما يتعلق الأمر بصنع القرار بشأن استخدام المياه وتخصيصها وحوكمتها، على الرغم من حقيقة أن لها دورًا رئيسًا في تطوير الممارسات المستدامة وفي بناء النظم التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي. والعديد من النساء لها منظورًا مميزًا ومعرفة بهذه المهمة. على سبيل المثال قد يكون لدى

المزارعات احتياجات مختلفة من حيث تكنولوجيا الري، وقد يكن حاملات للمعرفة مثل معرفة تجميع مياه الأمطار؛ ومن ثم يجب أن يُنظر إليهن بوصفهن شركاء في التعامل مع بعض التحديات المتعلقة بالأمن المائي والغذائي التي يواجهها العالم في ضوء تغير المناخ والنمو السكاني والطلب المتزايد على المياه (HLPF 2015).

وتتم مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد المائية وليس على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار بوصفها صاحبة مصلحة في إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا. ويقع العبء الأكبر في توفير المياه للاستخدام النهائي على عاتق المرأة، ويتطلب ذلك منها وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا؛ مما يحرمها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى تمكنها من تحقيق عائد اقتصادي خاص بها. ودمج المرأة في إدارة الموارد المائية يتطلب التغلب على معوقات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية (الإسكوا، 2019: 34).

وأما عن النساء من صغار المزارعات في المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار، فإنهن تستخدمن في المحاصيل الغذائية كمية من الماء أقل من تلك التي تستعملها المنظومات الزراعية الرجالية التي تنتج محصولًا واحدًا أو عدة محاصيل هي غالبًا ما تضم محاصيل «عطشى للماء» مثل السكّر والأرز. يضاف إلى ذلك، وبصفة خاصة أثناء فترات الجفاف الطّويلة، أن اختيار نوع المحصول يرتبط بعوامل أخرى، مثل إمكانية الاستفادة من العمالة؛ ذلك أن العديد من الرجال يهاجرون وغالبًا ما تضطر النّساء إلى التّوفيق بين مهامهن المنزلية الأخرى وبين مهام الري، وعادة ما يجدن صعوبة في الري أثناء الليل، ولاسيما إذا كن عازبات؛ وذلك نتيجة القواعد الاجتماعية التي تضبط مسائل التنقل والأمن؛ ومن ثم صعوبة حصرهن (دليل المصادر في النوع الاجتماعي لإدارة المياه، 2006: 93).

إضافة إلى هذا تتعرض المنطقة العربية إلى تحدٍ، حيث توجد صعوبة في قياس الهدف السادس (ضمان توفر المياه) نظرًا لعدم وجود تصنيف للبيانات وفقًا للنوع (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020: 87).

وتشير الحقائق والمعطيات السابقة إلى وجود العديد من المعوقات الطبيعية والتقنية والمؤسسية بقطاع الزراعة، والتى تشكل تحديات تحتاج إلى الكثير من العمل لتخطيها بما يكفل إمكانية تحقيق الأمن الغذائي؛ حيث إن المنطقة العربية هي أشد المناطق ندرة في المياه، وتزيد الضغوط الاقتصادية والديمغرافية بسبب هذه الندرة النسبية؛ مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وانخفاض مستوى الدخول؛ ومن ثم انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستوى الفقر. وحينما نتحدث عن الفئات الأكثر تضررًا من الفقر وتأثرًا به نجد أنهن النساء الريفيات. وأكد تقرير (القمة العربية التنموية،2019: 17). أن الإحصائيات في جميع أنحاء العالم تظهر أن النساء هن الأكثر فقرًا من الرجال. وتشير التقديرات إلى أن النساء يمثلن نسبة تبلغ (70%) من 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر، وهو ما يوضح علاقة التأثير والتأثر بين الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع)، ويشير تقرير (Feminization of Poverty;2015) أن النساء الفقيرات فرصتهن ضعيفة في الوصول الكافي إلى الموارد؛ ومن ثم يصبحن أكثر عرضه للآثار السلبية للفقر.

ثانياً: محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وهناك عدة محاور لمفهوم الأمن الغذائي تتمثل في محور الإتاحة، ومحور الحصول على الغذاء، ومحور الاستفادة من الغذاء، ومحور استقرار واستدامة الأمن الغذائي.سوف يتم استعراضها كما جاء بتقرير(أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: 39، 49) كالتالي:

1.2: المحور الأول: إتاحة الغذاء

يركز محور إتاحة الغذاء على جانب العرض، ويقاس بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها، سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. ويستعرض الجزء التالي إتاحة الغذاء، والذي يتضمن الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسة النباتية والحيوانية، والتجارة الخارجية، والمنح والمساعدات الغذائية، بالإضافة إلى مؤشرات إتاحة الغذاء.

1.1.2: إتاحة الغذاء من السلع الغذائية الرئيسة النباتية والحيوانية

إجمالي إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسة:

تراجع إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية بين عامي2017م و2018م بنحو (5.84%)؛ ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض المساحات المزروعة بنسبة تبلغ (12.43%) في كلٍ من محاصيل الذرة الرفيعة والدخن، والأرز، والذرة الشامية بنسب تبلغ (34.15%)، و(15.89%) و(0.94%) على التوالي؛ ويعزى انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة والدخن إلى انخفاض معدلات سقوط الأمطار وقلة التمويل اللازم للزراعة في جمهورية السودان، وقد تناقص الإنتاج فيها بنحو (18.28%) عن عام 2017.

وارتفع إنتاج القمح والشعير وبعض الحبوب الأخرى مثل الشوفان والتريتكال على المستوى العربي بنسبة تبلغ (2.17%)، (4.81%)، و(26.45%)، ويعدّ هذا مؤشرًا جيدًا لتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي والإسهام في تحسين حالة انعدام الأمن الغذائي، وخاصة أن محصول القمح يمثل النسبة الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية. وتتركز زراعة محصول القمح في كلٍ من مصر والمغرب والجزائر والعراق وسوريا وتونس، حيث تسهم هذه الدول مجتمعة بنحو (94,18%) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من هذا المحصول.

أما على المستوى القطري، فأسهمت خمس دولٍ عربية هي مصر، المغرب، الجزائر، السودان، العراق بنسبة بلغت (87.28%) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من الحبوب عام 2018. ويلاحظ أن مصر وحدها أسهمت بنسبة بلغت (41.18%) من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية، تليها المغرب بنسبة بلغت (19.41%)، حيث حققت مصر معدلات إنتاجية عالية بلغت 7,17 طن للهكتار.

وبمقارنة إنتاجية الحبوب في المنطقة العربية في عام 2018 بالإنتاجية العالمية يتضح أنها منخفضة انخفاضًا كبيرًا؛ إذ قدرت بنحو 1,70 طن/هكتار، بينما تصل الإنتاجية العالمية إلى نحو4,07 طن/هكتار. وتتفاوت الإنتاجية بين الدول العربية، وداخل الدول نفسها وفقًا لما يلي:

- أسلوب الري المستخدم كنتيجة لقلة استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، بالإضافة إلى اعتماد المزارع العربي على أصناف تقاوي متدنية الإنتاجية، وعدم كفاية الكميات المنتجة من الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة لظروف الشح المائي والأمراض؛ وهو الأمر الذي يستوجب تبني تنفيذ استيراتيجية عربية للنهوض بمحاصيل الحبوب واستعمال الحزم التقنية الملائمة لتطوير الإنتاجيّة.

2.1.2: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية

تركزت الواردات في الحبوب والدقيق من جملة السلع النباتية بنسبة تتراوح بين (43%) و(52%) خلال الفترة 2015-2018، مقابل نسبة منخفضة من الصادرات تراوحت بين (10%) (13%) لنفس الفترة؛ مما يشير إلى عجز واضح في الميزان السلعي للحبوب والدقيق وعلى النقيض من ذلك فإن الميزان السلعي للخضر والفاكهة يحقق فائضًا نتيجة لزيادة الصادرات منها إلى ما يزيد على ضعفي الواردات.

فيما يتعلق بالسلع الغذائية الحيوانية، فإنّ الواردات من اللحوم الحمراء تراوحت نسبتها بين (37% - 41%) من جملة واردات السلع الحيوانية خلال الفترة 2015-2018 مقابل نسبة ضئيلة من الصادرات لا تتجاوز (2%-7%) من جملة صادرات السلع الحيوانية خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، فإن الأسماك فاقت الصادرات منها الواردات.

وعن مشاركة النساء والرجال بقطاع الإنتاج الحيواني تتضح مشاركة النساء من جميع الأعمار بهذا القطاع. ويملك الرجال الحيوانات الكبيرة مثل الماشية والجاموس، بينما تكون النساء عادةً مسؤولات عن الدواجن والحيوانات المجترة الصغيرة مثل الماعز. ويستمر التمييز بين الرجل والمرأة ليحرم المرأة من الحصول على الموارد والحقوق والخدمات؛ فالمزارعون الذين يملكون أرضًا تزيد احتمالات توظيفهم لاستثمارات طويلة الأجل، ويحاولون اتباع تكنولوجيات إنتاجية جديدة. وفي مجال تربية الحيوانات، تكون فرص حصول الذكور على التدريب والتكنولوجيا أفضل بكثير من فرص حصول الإناث على ذلك التدريب وتلك التكنولوجيا؛ فبرامج الإرشاد الزراعي تكون موجهة عادة نحو الثروة الحيوانية التي يملكها الرجال، ويفتقر المرشدون الزراعيون إلى ما يلزم من مهارات التحفيز والتواصل للعمل مع نساء غالبًا ما يكن أميات (سد الفجوة، 2009: 16) (حالة الأغذية والزراعة،2011، 38).

3.1.2: الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد في المنطقة العربية)

تعد الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي وتراجع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة في المنطقة العربية من نحو 34,69 مليار دولار في عام2017 إلى نحو 33,58 مليار دولار عام 2018، أي تراجع بنسبة (3,20%). وعلى الرغم من تراجع قيمة الفجوة بين عامي2017 و2018، إلاّ أنّ هذا لا يعني تحسنًا في الإنتاج. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال عام 2018.

4.1.2: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية

تعد المعونات الغذائية أحد الطرق المتبعة في تعزيز الأمن الغذائي في دول العالم. وقد بلغت قيمة المعونات الغذائية المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية (DCA) لبعض الدول العربية ما قيمته 140 مليون دولار في عام 2017، حيث انخفضت هذه المعونات للدول العربية بما نسبته (50%) مقارنة بعام 2016 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD).

2.2: المحور الثاني: إمكانات الحصول على الغذاء

يركّز محور إمكانات الحصول على الغذاء على جانب الطلب، ويقاس بقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية، وأسعار السلع الغذائية، والنمو السكاني، ونمو الإنتاج الغذائي، والنمط الغذائي السائد، وأيضًا وفق ما يُتَّبَع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة.

1.2.2: أسعار السلع الغذائية

تعد أسعار السلع الغذائية من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر في إمكانية الحصول على الغذاء؛ حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة، خصوصًا في الفئات الأكثر فقرًا، وتعد النساء أكثرية في تلك الفئة. والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، حيث تقل الكميات المستهلكة من السلعة أو يبحث المستهلك عن بدائل أخرى تحقق له إشباعًا مماثلًا.

وتؤثر الزيادة في أعداد السكان على استهلاك الغذاء بدرجة كبيرة، وتشير إحصاءات السكان إلى أن عدد سكان المنطقة العربية ارتفع من نحو 412,767 مليون نسمة عام 2015 إلى 422,682 مليون نسمة عام 2018 بمعدل سنوي لنمو السكان في المنطقة العربية خلال الفترة 2015-2018 (1.92%) مقارنة بمعدل (1.1%) على مستوى العالم، وهذا المعدل مرتفع نسبيًّا، ويؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: 41).

3.2: المحور الثالث: الاستفادة من الغذاء

تتم الاستفادة من المنتجات الغذائية المتاحة للاستهلاك، والتي يتم تقديرها بعد اعتبار كمية الإنتاج التي تستخدم كتقاوي في العام القادم ومعرفتها، بالإضافة إلى تلك المستخدمة كأعلاف للحيوان، والتي يتم فقدها في مرحلة الإنتاج ومراحل ما بعد الحصاد (النقل، التخزين والتصنيع).

4.2: المحور الرابع: استقرار الغذاء

يركز محور استقرار (استدامة) الغذاء على مفهومين للاستدامة، فوفقًا للأفق الزمني، الأول هو استدامة الغذاء في المدى القصير، وتعتمد على استقرار أسعار الغذاء، وتحسين دخول الأفراد، وزيادة الإنتاج، والحد من فقد الغذاء وإهداره، ودعم الغذاء. والثاني استدامة الغذاء في المدى الطويل، وذلك من خلال النمو الاقتصادي، واستدامة الإنتاج، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية من خلال إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وداعمة للأمن الغذائي.

وبتحليل الوضع للأمن الغذائي بالوطن العربي يشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 2019: 27) إلى مجموعة من الحقائق توضح الوضع الحالي والمستقبلي وتشير إلى صعوبة تحقيق بعض غايات الهدف الثاني من أهداف 2030، ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي. تلك الحقائق هي:

- تستورد المنطقة العربية ما يفوق (25%) من القمح المتداول في الأسواق العالمية.
- تتفاقم صعوبة حصول الفقراء والنازحين على مايكفي من الغذاء بسبب عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية والمياه.
- معظم الذين يعانون نقص التغذية يعيشون في المناطق الريفية.
- يعد الاستثمار العام في الزراعة في المنطقة العربية ثاني أدنى المؤشرات بين جميع المناطق ويعادل 0.28.
- بلغ متوسط معدل النمو السكاني بالبلدان العربية (1.9%) سنويًّا بين عامي 2015 و2020، وهو ثاني أسرع المعدلات في العالم. ويؤدى النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية.

ثالثًا: سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتسهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. وهذه الأهداف تسعى إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي العقود القليلة الماضية تضاءلت الإنتاجية التي تعني كميّة الأغذية المنتجة من المتوفر من الأراضي والموارد المائية والقيمة الغذائية للمحاصيل، وكذلك عائد الاستثمار في مختلف المحاصيل، مقارنةً بالمناطق الأخرى. وكان لندرة المياه وتغيّر المناخ أثر سلبي في جميع أنحاء المنطقة، على اختلافه بين بلد وآخر. وتزداد المشكلة سوءًا بفعل ضعف البنية التحتية وقلّة الاستثمار العام والخاص في الزراعة والتكنولوجيا المتصلة بها. وتؤدّي الممارسات الزراعية منخفضة الكفاءة إلى استنفاذ الموارد الطبيعية وزيادة الفواقد من الأغذية. وهو ما يشير إلى أنه لم تحقق الاستراتيجيات الزراعية تحسنًا ملموسًا في الإنتاجية.

وقد زاد غياب الاستثمار في التنمية الريفية عمومًا بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويزيد التوسع العمراني من تقليص الأراضي الزراعية ومن الطلب على المنتجات الغذائية. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة العربية إلى 520 مليونًا بحلول عام 2030، وإلى 676 مليونًا بحلول عام 2050. والنمو السكاني السريع هو أحد مسبّبات انعدام الأمن الغذائي في ظل ارتفاع الطلب وانخفاض العرض (التقرير العربي للتنمية 2020، 2019: 29).

وتقوم الدول العربية بوضع سياسات اقتصادية وزارعية تهدف إلى تحقيق أمنها الغذائي وتشمل هذة السياسات ما يلي:

1.3: سياسات الأمن الغذائي

- سياسات بناء المخزون من مجموعة السلع الغذائية الرئيسة

تعمل الدول العربية على بناء مخزون من السلع الغذائية الرئيسة لضمان سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول العام؛ وذلك تحسبًا لأزمات قد تحدث في السوق العالمية أو المحلية، كما يعمل المخزون على استقرار أسعار السلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التي يؤمنها المخزون الاستراتيجي.

- سياسات توزيع الغذاء وسياسات تجارة السلع الغذائية

تساعد تلك السياسات في توفير الغذاء وضمان انسيابه إلى جميع المناطق الجغرافية وضمان استقرار أسعار الغذاء. وفي هذا الإطار تعمل الدول العربية على إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسة، وإنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق، وتقديم قروض لشراء سيارات النقل المبرِّدة، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في توزيع الغذاء في بعض الدول العربية من خلال مؤسسات عامة.

- سياسات الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي

تقوم بعض الدول بتشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، حيث تبذل معظم الدول العربية الجهود لتحسين استثماراتها في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي والسمكي والحيواني بالإضافة إلى الاستثمار في مشروعات البنى التحتية في مجالات الرى واستصلاح الإراضى، وكذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية والخدمية، كما قامت بعض الدول العربية بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات الإنتاجية الزراعية في داخل الوطن العربي وفي خارجه (توثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، 2009: 83).

وقد أوضح تقرير (أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2018: 55-56) تطبيق بعض الدول العربية لسياسات في المدى القصير والمتوسط والطويل لتحقيق الأمن الغذائي عبر محاوره المختلفة.

1.1.3: سياسات محور كفاية الإمدادات الغذائية Food Availability:

أ. سياسات في المدى القصير

السياسة السعرية للمدخلات والمنتجات الزراعية: تهدف تلك السياسة إلى تحقيق الاستقرار في أسواق مدخلات الإنتاج الزراعي (تقاوي – أسمدة – مبيدات)، وتختلف الإجراءات المتبعة بين دولة وأخرى كما يلي:

- قامت تونس بدعم بذور الحبوب المحسنة خلال عامي 2017 و2018 على التوالي بحوالي 6,5 مليون دينار و7,7 مليون دينار؛ بقصد تشجيع المزارعين على استعمال البذور المحسنة وتحسين إنتاجهم، ودعم أسعار مياه الري الموجهة للحبوب بنسبة (50%).
- أما عمان فقامت بتدشين نظام التأمين الزراعي في أكتوبر 2017 لمنتجي محاصيل الخضروات، والبيوت المحمية الخاصة بإنتاج الخضروات؛ وذلك بهدف تغطية المخاطر الناتجة عن الأجواء المناخية غير المتوقعة، والآفات الوبائية الحيوية.

- أما فلسطين فقد قامت بالتأمين ضد المخاطر من خلال تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية، ومساعدة المزارعين المتضررين من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، والاسترداد الضريبي للمزارعين (ضريبة القيمة المضافة) على مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- أما لبنان فقامت بتوزيع بعض المبيدات والأدوية والمصايد والفرومونات والأسمدة على المزارعين، كما قام بتأمين البذور المحسنة من حبوب القمح والشعير للمزارعين بأسعار مخفضة.
- أما مصر فقامت بتوزيع مقننات سمادية على المزارعين، وتقديم القروض الميسرة لهم.

ب - سياسات في المدى المتوسط

وتتمثل في السياسات السعرية وسياسات المخزون الاستراتيجي، وتهدف تلك السياسات إلى تحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات الزراعية وتوفير مخزون استراتيجي آمن من الإنتاج المحلي، وتختلف الإجراءات المتبعة بين دولة وأخرى كما يلي:

- تقوم لبنان بشراء القمح المحلي المنتج بالكامل وبشكل دائم من المزارعين بأسعار تشجيعية تحقق نسبة معينة من الربح، وتسلم القمح للمطاحن بأسعار مخفضة. كما تقوم بشراء كامل الكمية المنتجة من الشعير، وشراء الشمندر السكري والتبغ بشكل متقطع.
- أما مصر فتقوم بالإعلان عن أسعار التوريد للمحاصيل الاستيراتيجية مثل القمح والذرة والأرز وقصب السكر وبنجر السكر، ويتم شراء القمح فقط من المزارعين بالأسعار المعلنة، بينما يتم تداول الذرة والأرز في حدود الأسعار المعلنة، وليس للدولة دور في إلزام أية فئة بالشراء وفقًا للسعر المعلن. أما قصب السكر وبنجر السكر فيتم الشراء طبقًا لسعر التعاقد الذي تلتزم به شركات السكر وفقًا للعقود المبرمة مع المزارعين.

2.1.3: سياسات محور القدرة على الحصول على الأغذية Accessibility

سياسات المدى القصير

سياسات الدعم: تهدف إلى توجيه بعض السلع المدعمة من الحكومة لاستيفاء محتويات السلة الغذائية حسب الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي، والحفاظ على صحة المواطن، والوقاية من أمراض سوء التغذية، وذلك كما يلي:

- قامت تونس في عام 2017 بإقرار إحداث صندوق لجبر الأضرار الفلاحية ومساعدة الفلاحين المتضررين؛ وذلك بهدف تأمين الزراعات الكبرى من آثار الكوارث الطبيعيّة على الزراعات، وتأمين الصيد البحري من كوارث الفيضانات والثلوج، وتأثير الجفاف على تربية الماشية وأشجار الزيتون بالوسط والجنوب، مع تحديد الإسهام السنوي للدولة في حدود 20 مليون دينار، وبإسهام الفلاحين، وسيُفَعَّل الصندوق سنة 2019.
- أما مصر فقامت بسياسة الدعم للسلع الغذائية من خلال بطاقات التموين مثل السكر والزيوت ودقيق القمح والخبز. واتبعت سياسات توزيع الغذاء التي تهدف إلى ترشيد الاستهلاك الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع، مع استمرار مراجعة نظام الدعم الغذائي، وحظر التصدير من سلع الغذاء الرئيسة، أو رفع الضرائب التصديرية عليها، وتقديم المعونات والمساعدات الغذائية للأسر والأفراد ضمن الفئات المستهدفة.

3.1.3: سياسات محور نوعية الأغذية وسلامتها Food Safety

هدف السياسة المحافظة على نوعية الأغذية وسلامتها.

أ - المدى القصير

- قامت تونس بمراقبة المحلات المفتوحة، والمواد الغذائية في كافة المراحل، وظروف التصنيع والنقل والتخزين والعرض، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع العينات وإجراء التحاليل بصفة دورية، والتقصي الوبائي للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية.

- أما عن عُمان فتوجد بها العديد من البرامج التوعوية وبرامج حماية المستهلك، من ضمنها التوعية في مجال شراء الخضروات والفاكهة ومعايير التخزين السليم للأغذية، والتوعية بالاستخدام الخاطئ لزيوت الطبخ ومخاطره الصحية، والتوعية بالمحافظة على جودة اللحوم وسلامتها.
- وقامت مصر بتطبيق معايير الصحة من حيث سن القوانين والتشريعات، والتوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

ب. المدى الطويل

- في عُمان تم إنشاء مركز سلامة وجودة الغذاء ليقوم بتغطية جميع مراحل السلسلة الغذائية من خلال المركز.
- أما لبنان فقامت بإنشاء نظام مستدام لرصد تلوث الأغذية؛ بهدف تقييم الأغذية بحسب درجة تعرضها لمخاطر التلوث، إضافة إلى تحسين إجراءات التفتيش لضمان سلامة الغذاء.
- أما في مصر فقد تمت مراجعة تطبيق السياسة القومية للغذاء والتغذية الصادرة عن وزارة الصحة عام 2007 وتقييمها، إضافة إلى تعزيز الهياكل التنظيمية للرقابة على الأغذية، وعلى الحالة الصحية للأطفال، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والحالة التغذوية للأمهات.

4.1.3: سياسات محور استدامة الإمدادات الغذائية Stability

- تقوم تونس بعدة سياسات، حيث تم إنشاء صومعة واحدة بسعة 16 ألف طن، ويتم تكوين مخزونات استراتيجية عن طريق ديوان الحبوب بالنسبة للحبوب، والديوان الوطني للزيت بالنسبة للزيوت النباتية، وديوان التجارة بالنسبة للسكر، كما يتم تكوين مخزونات بالنسبة للمنتجات الأخرى كالبطاطا والبيض والحليب واللحوم.
- وفي الجزائر تم إنشاء عدد 39 صومعة، ومخازن مبرَّدة خلال الفترة 2017-2018، ويتم تخزين المنتج المحلي من الحبوب، خاصة القمح، وكذلك الحليب، كما تم استيراد الكميات اللازمة لتغطية احتياجات السكان.
- وأما مصر فقامت بدعم نظام المخزونات الاحتياطية من السلع الغذائية ورفع كفاءته عبر سياسات المخزون الاستراتيجي وتطوير السعة التخزينية وبناء الصوامع ومخازن الأغذية.

2.3: سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر

- **الهجرة من الريف إلى المدينة**

تسهم الهجرة في إلحاق الضرر بالأرض الزراعية نظرًا لتركها دون استغلال، وتؤدى كذلك إلى زيادة الضغوط على سوق العمل في المدن، وانتشار الأنشطة الهامشية، بالإضافة إلى تحمل النساء عبء زراعة الأرض. وقد وضعت الدول العربية على رأس أولوياتها تضييق الفجوة بين الريف والمدينة. وقد شملت البرامج المنفذة الإسكان والإنارة والاتصال والصحة والتعليم، كذلك قامت بتنفيذ برامج إرشادية لتحسين المستوى الغذائي للسكان الزراعيين.

- **دور المرأة الريفية في النشاط الزراعي**

أكثر من نصف العمالة الزراعية اللازمة لإنتاج الغذاء المستهلك عائدة إلى النساء الريفيات؛ حيث تبرز أهميتهن في تحقيق الإنتاج الزراعي، إلا أنهن يعانين من عدم المساواة مع الرجل؛ ويرجع ذلك إلى ضعف حقوق المرأة

تجاة الرجل في الحصول على الأرض وتملكها، وإلى صعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة، والقصور في توفير التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية، ومحدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي، والقصور في التمويل الزراعي، إضافة إلى مستويات التعليم المنخفضة في أوساط النساء الريفيات.

وقد شهدت أوضاع الريفيات في الدول العربية تحسنًا ملموسًا في الجوانب الصحية والتعليمية والمشاركة الاقتصادية بقوى العمل، ولكن على الجانب الآخر ارتفعت نسبة النساء اللاتي يرأسن أسرهن (المرأة المعيلة) وهي الحالة التي تمثل الوجه الآخر للفقر، بالإضافة إلى القصور في المساعدات المقدمة للنساء، والتي تقتصر على النشطات النسوية المتعلقة بالتطريز والتصنيع البسيط للمنتجات النباتية والحيوانية. ومع أهمية تلك الأنشطة إلا أن تكليل أدوار المرأة الريفية يأتي عبر إدماجها في عملية التنمية الزراعية والريفية وجعلها شريكًا فاعلًا فيها.

سياسات الحد من الفقر الريفي

اجتمعت عوامل متعددة ومتشابكة في توطين الفقر الريفي في بعض الدول العربية، وقد كانت البرامج والمشروعات في كثير من البلدان العربية لم تعط التنمية الريفية المتكاملة ما تستحقة من اهتمام؛ وقد أدى هذا إلى تدني الأحوال في الريف، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات الأساسية؛ مما انعكس على تدهور الأوضاع الإنتاجية والتسويقة ومستويات المعيشة. وتمثلت المحصلة النهائية في هجرة غير منظمة لأعداد كبيرة من الريفيين إلى المدينة؛ مما عمَّق الفقر في الريف، ونمى الفقر في الحضر. وقد شهدت التطورات الأخيرة قيام بعض الدول بتفيذ برامج شاملة للتنمية الريفية من أجل تقليل الفقر.

وبتحليل السياسات السابقة لتوفير الأمن الغذائي بالمنطقة العربية أشار تقرير (FAO:2018:22) إلى أن منطقة الشرق الأوسط ركزت في سياسات الأمن الغذائي على ضمان استقرار الإمدادات الغذائية، وعلى كيفية الوصول المادي أو الاقتصادي للأغذية الأساسية. وتم تنفيذ مجموعتين من السياسات تهدف إلى استقرار الإمدادات الغذائية، الأولى وهي استراتيجية إدارة المخاطر، والثانية هي إنتاج الغذاء. وقد نفذت الحكومات الدعم للعديد من الأغذية الأساسية.

وتؤدي المرأة الريفية بالمنطقة العربية أدوارًا مهمة في جميع سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، وتلعب دورًا رئيسًا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية بقطاع الزراعة، وعلى الرغم من ذلك تواجه قيودًا وتحديات عديدة.

رابعًا: تحديات تمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة في المنطقة العربية

تمكين المرأة عملية تستطيع من خلالها تحقيق اختياراتها، وقوتها، والتحكّم في حياتها. وهو هدف بحد ذاته. ولكي يتحقق التمكين يجب أن يكون لدى المرأة، ليس فقط قدرات متساوية مع الرجل، والحصول بالتساوي على الموارد والفرص مثل الرجل، وإنما أن تكون لديها أيضا الوسيلة والمعرفة والحرية لاستخدام هذه الحقوق والفرص لكي تحدد اختياراتها وقراراتها كعضو كامل ومتساو في المجتمع (التمكين الاقتصادي للمرأة، 2012: 6).

ورغم أن المرأة تقدم إسهامات أساسية للزراعة، فكثيرًا ما تكون حقوقها غير محفوظة في الحيازة الآمنة للأراضي في العديد من بلدان المنطقة، إضافة إلى صعوبة الحصول على الموارد ومدخلات الإنتاج. وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2019 إلى أن نسبة العمالة بقطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي تبلغ (29%) من النساء، مقابل (18.2%) من الرجال بقطاع الزراعة (تقرير آفاق المنطقة العربية 2030، 2017: 29) (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2020).

وتؤدي المرأة الريفية أدوارًا مهمة في جميع سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، وتلعب دورًا رئيسًا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وفي إدارة الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه. ومع ذلك، تواجه المرأة الريفية في جميع المناطق قيودًا أكبر من نظيرها الرجل متمثلة في:

- صعوبة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأساسية، والتكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالأسواق. وقد أشار (GENDER AND ICTS:2018:7) إلى أن 1.2 من أصل 2.9 مليار امرأة تمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة تبلغ (41%)، مقابل 1.4 من كل 3.0 مليار رجل يمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة تبلغ (46%)، و300 مليون امرأة في جنوب صحراء إفريقيا لا تمتلك هاتفًا محمولًا، وعن معدل استخدام الإنترنت على مستوى العالم سُجل للرجال (50.9%) مقابل (44.9%) للنساء، وبإفريقيا سُجل (24.9%) للرجال مقابل (18.6%) للنساء، وبالدول العربية سُجل (47.7%) للرجال مقابل (39.4%) للنساء. كما أن المرأة ممثله تمثيلًا ناقصًا في المؤسسات المحلية وآليات الحوكمة، وتميل إلى أن يكون لديها سلطة أقل في صنع القرار.
- كثيرًا ما تعني المعايير الاجتماعية التمييزية السائدة أن المرأة تواجه عبء عمل مفرط داخل المنزل وخارجه، بينما يظل الكثير من عملها غير مدفوع الأجر وغير مرئي أو معترف به. ويمثل العمل على سد هذه الفجوة بين الرجل والمرأة فرصة لتمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الزراعي (تقرير تحقيق أهدافنا، 2017: 10)
- الجانب الثقافي التقليدي له دور مهم في إضعاف دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية حيث لا تحصل النساء والفتيات على إرثهن في الأرض الزراعية من خلال إعطائها صك الملكية، إضافة إلى عدم تمتعهن بالحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بهن؛ لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة العادات والتقاليد السلبية التي تمثل آليات إضعاف لها.
- عزوف النساء عن المجازفة والابتكار، وضعف قدراتهن نظرًا لغياب الوضوح فيما يتعلق بحقوق الملكية والميراث؛ مما أدى إلى فتور اهتمامهن بالاستثمارات التى تحقق منافع في الأجل الطويل مثل تدابير حفظ وصيانة التربة والمياه.
- صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء العاملات بالزراعة؛ لهذا لابد من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام مفهوم الزراعة الإلكترونية (E_ agriculture) عبر التليفون المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة ذات طبيعة الاتصال في اتجاهين، ويقصد بالزراعة الإلكترونية مجتمع المعلومات والاتصالات التى تتعلق بتطوير الزراعة من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي من خلال نقل المعلومات عبر استخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والزراعة الذكية؛ حيث إن المعلومات والمعرفة هما أساس إحداث التنمية، لأنها تؤدي إلى التغلب على المعوقات والاستفادة من الفرص التى تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الحادثة بالمجتمع؛ لهذا لابد من نقل هذا الكم المتراكم والمتجدد من المعلومات من خلال وسائل الاتصال، والتى تعد جوهر العمل في التنمية الريفية. وتتمثل أهمية وسائل الاتصال في القدرة على الوصول إلى المزارعين وأسرهم بأحدث التكنولوجيا الزراعية المادية والمعرفية في أقل وقت ممكن وفي حالة الكوارث والأزمات.
- محدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي، حيث يشكل الإرشاد الزراعي خط الإمداد الأول لنتائج البحوث الزراعية وحلقة الوصل بينها وبين المزارعين في تلبية احتياجاتهم من البحوث ومساعداتهم في الوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة. وتنقسم الإدارات الخاصة بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي إلى إدارة الإرشاد البستاني، وإدارة الإرشاد التسويقي والحيواني، وإدارة المجالس الزراعية، والوحدات

الإرشادية، وإدارة التنمية الريفية. ويتم التعامل مع المزارعين عبر عقد الندوات الإرشادية بالمراكز المختلفة، والتدريب من خلال الوسائل الإرشادية السمعية والبصرية، ويتم تنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أداء المرأة الريفية في مجال الصناعات الريفية، والتوضيح العملي والتدريب بالمراكز التدريبية والأيام الحقلية، وإجراء معاينة للأرض، وتحديد المشكلة مع تحديد أنسب المحاصيل التي تجود فيها، وعمل برنامج شهري بالأعمال الخاصة بتحصين الثروة الحيوانية، وإكساب المزارعين مهارات التطبيق الأمثل للتوصيات الفنية ومسبباتها بدءًا من إعداد الأرض للزراعة وحتى حصاد المحصول. وتتمثل معوقات النفاذ الى خدمات الارشاد في غياب العنصر النسائي بين المرشدين الزراعين، وضعف تأهيل المرشدين الحاليين، ووجود قيود اجتماعية واقتصادية تحد من تعامل الريفيات للاستفادة من خدمات الإرشاد (توثيق السياسات الزراعية، 2009: 96).

- انتشار أمراض سوء التغذية بين النساء بالريف حيث العمل الزراعي وقلة الدخول والمعرفة والعلم بكيفية تجنب العدوى، فقد أوضح تقرير (FAO:2018:47) أن نسبة الفقر في ريف مصر لعام 2010 بلغت (32.3%)، بينما بلغت بريف الأردن (16.8%)، وبلغت (4.8%) بريف الجزائر. وأوضح التقرير أن من يعانون من نقص التغذية لعام 2015-2017 بالجزائر بلغت نسبتهم (1.9%)، وبمصر (4.6%)، والعراق (10.3%). ويشير تقرير (المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: 2018: 10) إلى أن النسبة المئوية من الإناث ممن يعانون من نقص التغذية بمصر لعام (2014-2015) سجلت (26.1%) للنساء، مقابل (21.24%) للرجال، وبدولة الأردن سجلت (31.2%) للنساء مقابل (24.9%) للرجال، وبالمغرب (25.4%) للنساء مقابل (26.7%) للرجال.

- تعاني الريفيات من مشكلة المجهود البدني المبذول لخدمة الأرض؛ ولهذا لابد من التوجه نحو إدخال الميكنة الزراعية الحديثة على الرغم من الحيازات الصغيرة للريفيات عن طريق الخدمات المقدمة من التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والائتمان الزراعي عبر إيجار منخفض القيمة لتلك الآلات؛ ومن ثم التغيير في أدوارهم التقليدية لمساعدة المرأة الريفية.

- صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات؛ وذلك نظرًا لوجود قيود اجتماعية على حركة المرأة وصعوبة الوصول للطرق والنقل وغيرها من الصعوبات التي تواجه التسويق؛ لهذا يجب على وزارات الزراعة تبني مفاهيم حديثة في منظومة العمل، وهو ما يسمى بالتسويق الإلكتروني، وفتح منافذ التصدير لمنتجات الريفيات عبر الشبكات الإلكترونية للوزارات وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب، وهو ما يتطلب إنشاء شبكات جديدة تتميز بالتطور ومواكبة احتياجات الريفيات.

- عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والخدمات الزراعية قد يدفع الريفيات إلى التعامل مع الموارد كملكية عامة؛ مما قد يجعلها في موقع اتهام لاستنزاف الموارد الطبيعية، وتحقيق المساواة يمنع إهدار الموارد الطبيعية.

- مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات يجعلها تدور في الحلقات المفرغة للفقر وسوء التغذية هي وأسرتها. والفتيات أكثر عرضة من الفتيان لأن يكنّ خارج المدارس، ولاسيما مع التقدّم في مراحل التعليم. فنسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي تناهز (18%) مقابل (12%) للفتيان، لكن عندما يصل الطلاب إلى التعليم الثانوي، من المرجّح أن تكمل الفتيات تعليمهن أكثر من الفتيان، الذين يتسرّبون عادة من المدرسة للعمل. ويرتفع احتمال الوصول إلى التعليم الثانوي للفتيات والفتيان من الأسر الميسورة في معظم البلدان، في حين تنخفض نسبة الفتيات الأقلّ حظًّا إلى (28%) في اليمن، و (20%) في سوريا، و (12%) في العراق. أمّا نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء الريفيّات من ذوات الإعاقة فإنها لا تتجاوز (6,7%) في اليمن، و (28,4%) في دولة فلسطين (UNICEF, 2019, p. 44; ESCWA, 2018; Assaad and others, 2019).

- ويشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة،2020: 60) إلى أن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب يبلغ (90%) في المنطقة العربية، لكنّ نحو خُمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات الإناث (88%). كما أن نسبة انعدام الأمن الغذائي للنساء تقرب من (13%)، وهي نسبة مرتفعة عن الرجال. ومن ضمن المتغيرات المؤثرة بتلك النسبة مستوى التعليم والفقر؛ حيث إن تكلفة اتباع نظام غذائي صحي تتجاوز مستوى خط الفقر الدولي (1.90 دولار أمريكي للشراء لكل شخص في اليوم)؛ مما يجعل الفقراء غير قادرين على تحمل التكلفة. إن ما يقدر بـ 57 في المائة أو أكثر من السكان لا يستطعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي طوال الوقت في جنوب إفريقيا وآسيا (The State of Nutrition and Food Security, 2020:205).

- المرأة الريفية عنصر جوهري في ترجمة الإنتاج الزراعي إلى غذاء وإلى أمن تغذوي، بوصفها المسؤولة في أغلب الأحيان عن زراعة المحاصيل الغذائية وعن رعاية الحيوانات الصغيرة وعن زراعة الخضر في الحدائق المنزلية للحصول على الأغذية أو الدخل أو لإعداد الطعام. ورغم ذلك تتجلى بوضوح أوجه التباين الصارخة بين الرجل والمرأة في حيازات الأراضي على مستوى المناطق. حيث تزيد نسبة العاملات عن (37%) من مجموع القوى العاملة في مصر، وعن (50%) في العراق، وعن (60%) في المغرب (تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011: 7) (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020: 30) و(منظمة المرأة العربية، 2015، 11).

- الافتقار إلى الأمان الاقتصادي، حيث تُسجّل المنطقة العربية أدنى مستوى من المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، وهو لم يتجاوز (25%) في عام 2015، مقارنة بمتوسط عالمي قدره (50%). وتعمل (38%) من النساء العاملات في المنطقة أعمالًا غير مستقرّة (The Gender Gap in Land Right; 2018). وفي الوطن العربي ترتفع بطالة الشباب بين النساء في المنطقة العربية، وهي الأعلى، إذ بلغ متوسطها (39,3%) في عام 2017، أما عن العاملات بقطاع الزراعة فإنهن يفتقرن إلى أنظمة الضمان والأمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ولا تحصلن على استحقاقات المعاش التقاعدي نظرًا لعدم شمولهن ضمن قانون العمل ببعض الدول (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 2019: 79).

- تميل النساء إلى الحد من انخفاض مستوى المعيشة باستخدام استراتيجيات التأقلم الشديد، من خلال تقليل استهلاكهن من كميات الأكل أو استهلاك أنواع غذاء أقل فائدة لأجسادهن وصحتهن، أو الحد من تنوع الوجبات الغذائية (مع ارتفاع المخاطر، خاصة بالنسبة للأمهات الحوامل والمرضعات بسبب نقص المغذيات الدقيقة الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على صحتهن وحالتهن الغذائية وحالة أطفالهن)، أو قد يلجأن إلى الهجرة في ظروف قاسية، أو إلى بيع الأصول التي يمتلكنها أو جمع الأغذية البرية، أو العمل في وظائف غير آمنة لزيادة دخلهن (تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011: 7).

- فجوة الأجور بين الرجل والمرأة في العمل الزراعي واضحة، حيث تتعرض الريفيات لفجوه لصالح الرجل على الرغم من القيام بنفس العمل، وهو ما يمكن تفسيرة في ظل ما يسمى (Gender Discrimination)، حيث تقسم أو توزع الأدوار والقيم الاجتماعية على أساس القيم والأعراف السائدة بالمجتمع وليس بحسب جودة العمل، ويكون التبرير بأنه رجل فلابد أن يأخذ أجرًا أعلى من أجر المرأة. ويشير تقرير (Gender Dimensions of Agricultural: 2010: 5) إلى أن العمالة بقطاع الزراعة بالشرق الأوسط بلغت بين النساء (39.6%) مقابل (34%) للرجال لعام 2000، وأما في الأعمال الحرة بأى قطاع آخر فقد سجلت النساء نسبة تبلغ (38.6%) والرجال (24.6%)، وأما الأجر المكتسب فقد سُجلت للنساء نسبة تبلغ (1.0%)، وللرجال (9.4%)، وهو ما يوضح الفجوة بين الأجور، وسواء أكانت المرأة في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، فإن الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء ما تزال متسعة، حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين، فعلى سبيل

المثال، تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي (22%)، وتعد المغرب وتونس من الدول الأفضل في التعامل مع هذه القضية؛ حيث استطاعتا سد فجوة الأجور بين الجنسين. أما فيما يتعلق بريادة الأعمال، فإن (19%) من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في الدول العربية، في مقابل (9%) فقط من النساء (المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2016: 22).

- وفيما يتعلق بالبطالة الإجبارية للعاملات بقطاع الزراعة، وتسمى اضطرارية، وهي التي تحدث عندما يُجبر فيها العامل أو العاملة من قِبَل صاحب العمل على ترك العمل، أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل وفقًا لمعايير منظمة العمل الدولية. ونجد أن النساء العاملات بقطاع الإنتاج الزراعي يتعرضن بصفة يومية أو موسمية للبطالة الإجبارية؛ نظرًا لعدم شمولهن تحت حماية مظلة قانون العمل (مرفت صدقى، 2017).
- عدم وجود وسيلة نقل آمنة لنقل العاملات بقطاع الزراعة من وإلى أماكن عملهن.
- افتقار العاملات بقطاع الزراعة إلى مظلة التأمين الصحى والاجتماعي.
- الافتقار إلى الوقت، وهو من أكثر مظاهر انعدام المساواة بين الرجل والمرأة؛ حيث إن المرأة تعاني من العبء الثلاثي للأدوار الإنجابية والإنتاجية والاجتماعية؛ مما يجعل الريفيات تدور في حلقة مفرغة من الفقر والجوع وانعدام الصحة؛ فالنساء يؤدين معظم أعمال الرعاية اللازمة للحفاظ على الأسر، بما في ذلك الطهي، والتنظيف، وتربية الأطفال، ورعاية المسنين والمرضى، وجمع المياه والوقود والحطب للأسر المعيشية، وهذه المهام تستغرق وقتًا طويلًا، وغالبًا ما تحد من فرص انخراط المرأة في أنشطة مدرة للدخل. ويبلغ المتوسط العالمي للوقت الذي تنفقه النساء في العمل غير مدفوع الأجر 4,5 ساعة في اليوم، وهو ضعف ما ينفقه الرجال. ومن شأن سد هذه الفجوة بحلول عام 2025 أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقدر بنحو (23%). وهذا النوع من عدم المساواة بين الجنسين يدل على انتهاك الحقوق الأساسية للنساء، وهو مُكْلِفٌ اقتصاديًّا (المساواة في الخطة العالمية الجديدة، 2018: 2).

والتحديات السابقة تفرض تساؤلًا:

لماذا كانت ملكية الأرض الزراعية في غاية الأهمية لتمكين الريفيات والحد من أوجه عدم المساواة؟

إن حيازة الأرض الزراعية للريفيات تتيح الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي والائتمان ومعونات الدعم، كما تمنح القدرة على صنع القرار. وحقيقة أن المرأة الريفية أقل فرصًا بكثير من الرجل من حيث تملّك الأرض لا تقتصر فقط على جعل مزارع النساء أقل إنتاجية، ولكنها تؤدي في الغالب إلى استبعاد النساء من منظمات المزارعين واتحادات العاملين وشبكات ومنتديات المجتمع المحلي التي تزيد الإنتاجية وتعزز النمو؛ ومن ثم تحقيق الأمان الاقتصادي الذي يؤدى إلى التمكين وينتج عنه تغذية وتعليم وصحة جيدة للأبناء بالأسرة، ومن ثم الإسهام في تحقيق بعض غايات الهدف الثاني، والهدف الأول والثالث والرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030.

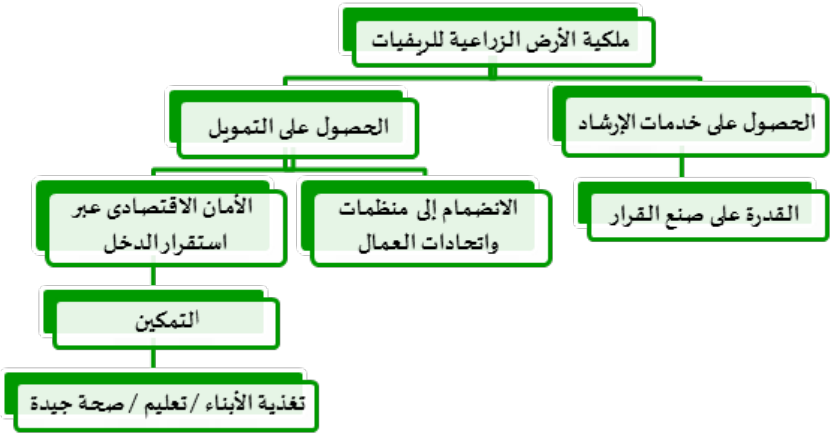

وقد أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه على الرغم من إحراز العديد من بلدان المنطقة العربية نوعًا من التقدم الكبير في مجال سد الفجوة بين الرجل والمرأة (في التعليم)، لا تزال هناك فجوات كبيرة في النفوذ، والسلطة، والوصول إلى التحكم في الموارد بين الرجال والنساء؛ ففي عام 2017م، صُنّفت المنطقة على أنها الأبعد مسافةً عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين؛ حيث بلغت الفجوة المتبقية بين الجنسين في المنطقة حوالي (40%)، وقد فاقم من هذا الوضع الزيادة في معدلات الفقر وأوجه عدم المساواة، وكذلك وجود الصراعات. وبينما تأثر بذلك كلٌ من الرجال والنساء، فما زالت المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بسبب عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وتشكل تلك الفجوات العديد من التحديات بقطاع الزراعة.

وتواجه الزراعة العربية العديد من المعوقات والتحديات التنموية، ويرى العديد من الاقتصاديين أن المعوقات تمثل مشكلات تنموية يمكن مواجهتها في المدى القصير أو المتوسط من خلال برامج قطرية، أما التحديات فهي في الواقع تمثل معضلات تنموية يصعب وضع حلول لها في المدى القصير، والعمل القومي يزيد من القدرة على مواجهتها عبر آليات السياسات الزراعية.

خامساً: دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية بالمنطقة العربية

بالنظر إلى استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة ببعض الدول العربية وكيفية دمج النوع الاجتماعي لمحاولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بها، نجد التالي:

استراتيجية التنمية الزراعية بدولة فلسطين

الهدف الاستراتيجي الأول بالاستراتيجية هو صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض وإسهام القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين، ويتم تحقيق الهدف من خلال سياسة:

دعم الفئات المهمشة وحمايتها، وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو. وتبلغ نسبة الحائزين والحائزات الزراعيين الذين يستهلكون كل ماينتجون حوالي (70%) من مجموع الحائزين. ويتضمن تنفيذ هذه السياسة مجموعة من الأنشطة التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري، بالإضافة إلى توفير فرص عمل ومصادر دخل إضافية للريفيين والريفيات، وتبنى التقنيات الحديثة في الإنتاج بشقية النباتي والحيواني (استراتيجية القطاع الزراعي فلسطين،2016م: 21).

استراتيجية التنمية الزراعية بدولة لبنان

تهدف إلى دعم صغار المزارعين والمربين والمنتجين واستقطاب الشباب والمرأة للعمل والاستثمار في الزراعة لضخ دماء جديدة في القطاع الزراعي من خلال استكمال العمل على منح قروض للتنمية الزراعية والريفية، ووضع دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشروعات الزراعية في متناول الشباب والمرأة (استراتيجية وزارة الزراعة 2015م2019-م لبنان، 34)

استراتيجية التنمية الزراعية بمصر

رؤية استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة «السعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام، وذلك يعني بوجه خاص مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا والحد من الفقر الريفي»

وفيما يخص سياسة تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية المدمجة بالاستراتيجية كانت مبرراتها عدم توفر المقومات القانونية أو العقارية لدى أغلب النساء بالريف، تلك المقومات التي من شأنها أن تمكنهن من القيام بأدوارهن في تنمية القطاع الريفي بفاعلية، بالإضافة إلى اتساع دوائر الفقر بين الريفيات وارتفاع نسبة الأمية. وتحمل النساء مسؤليات متعددة في ظل غياب نسبة ليست بالقليلة من الأزواج.

ومن ضمن الأهداف الأساسية لتلك السياسة زيادة قدرة المرأة على تحمل آثار الكوارث الطبيعية، وتحسين البيئة الاستثمارية للمرأة في العديد من الأنشطة الزراعية.

وذلك من خلال التدعيم المؤسسي والمالي واستحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف، وذلك من حيث ضمانات القروض ومعدلات الفائدة وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعى من خلال الجمعيات النسائية التى تعمل في إطار مشروعات اقتصادية (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة2030م مصر، 2009م: 94).

وقد أوضحت (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) أنه في إطار الرؤية المستقبلية وتحقيقًا للأهداف المقترحة للاستراتيجية الخاصة بتحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي، فإنها تتضمن سبعة برامج رئيسة تغطي (34) مجالًا تنمويًا، ويختص بكل مجال برنامج فرعي. وعند تحليل البرنامج السادس الخاص بالإسهام في التنمية، وازدهار الريف يتضح أنه يشتمل على البرنامج الفرعي للتخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي، وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، والقدرة على توليد فرص العمل في الريف، والحد من المخاطر في الزراعة.

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية: تحسين أوضاع المرأة الريفية، ودعم المرأة المعيلة وتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، والإقراض الريفي الصغير ومتناهي الصغر.

ولتحليل السياسات السابقة يجب النظر إلى التساؤلات التالية بعين الاعتبار حتى نحدد أين تم وضع تمكين الريفيات والمساواة بين الرجل والمرأة في السياسات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائي:

- هل تحقق التفكير خارج الصندوق بشأن تمكين الريفيات من حيازة الأرض الزراعية حتى تزيد الإنتاجية الزراعية ويتحقق الأمن الغذائي عبر تمكينهن؟
- هل تم الوصول المتساوي لكل من الرجل والمرأة للموارد الإنتاجية المتمثلة في البذور والأسمدة والتقاوي؟
- هل تم الوصول المتساوي للخدمات الإرشادية؟
- أين المساواة الجنسانية في الحصول على الغذاء على نطاق الأسرة؟

- هل تمت مشاركة المرأة الريفية في صنع القراربخصوص إدارة الحقل أو المزرعة؟
- هل هناك مظلة للتامين الصحى للعاملات والعاملين بقطاع الزراعة؟
- أين حماية قانون العمل للعاملين بقطاع الزراعة بعد استثنائهم من حمايته؟
- أين معايير الصحة والسلامة المهنية للعاملين بقطاع الزراعة؟
- ما ملامح (العمل غير محسوب الأجر) للريفيات، والذى يجعلها تدور بحلقة الفقر؟
- أين الريفيات والريفيون من آليات الزراعة الإلكترونية بالوطن العربي؟
- هل تحقق الوصول المتساوي للمعلومات التسويقية لكل من الرجال والنساء؟
- أين المساواة بين الرجل والمرأة في التدريب على ما هو جديد بقطاع الزراعة؟ حيث تنمية القدرات والمهارات؛ وبالتالى الهروب من فقر الدخل، والمهارات، وفقر القدرات.

إن غاية استراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدراتها الإنتاجية والتنافسية، ومحاولة ضمان استقرار الأسعار، والعمل على بناء مخزون من السلع الغذائية الرئيسة لضمان سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول العام تحسبًا لأية أزمات قد تحدث في السوق العالمية أو المحلية. كما يعمل المخزون على استقرار الأسعار للسلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التى يؤمنها المخزون الاستراتيجي.

وبالنظر إلى سياسة تعزيز دور المرأة الريفية في قضايا التنمية الزارعية نجد أنها تتمحور حول الدعم المالى واستحداث خطوط ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف، وتسهيل إجراءات الاقتراض. ولكن لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة يجب إحداث تغييرات جذرية بقطاع التدريب وتنمية المهارات والذات وقطاع الملكية؛ وذلك بهدف إحداث أمان اقتصادي يصب ببوتقة الأمان والاستقرار الاجتماعي، ومحاولة لإزالة الرواسب المجحفة بحق النساء العاملات بقطاع الزراعة، وهذا العمل يفوق مجرد الدعم المالي للمشروعات الصغيرة ولكنه يتطلب عدالة اجتماعية.

ويتضح في ظل تلك المعطيات أن هناك عدم مراعاة لتحقيق الاحتياجات الفعلية للنساء، أو الحد من أوجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة من خلال سياسات الأمن الغذائي وقد يعود هذا إلى عدم الاقتناع بأدوار النساء بقطاع الزراعة. وهذا الاقتناع قد يكون مصدره عدم الإحساس بوجود النساء بموقع على خريطة تحقيق الأمن الغذائي؛ نظرًا لعدم ملكيتها للأرض الزراعية، تلك الملكية التي من شأنها أن تسجل وتوضح أنها منتج فعلي للغذاء، وليس مجرد عاملة يومية أو موسمية تنتج الغذاء وليس لها وجود في السجلات أو البيانات. قد يكون هذا الاقتناع راجعًا إلى العادات والتقاليد التى تؤيد عملها بمهنة الزراعة كعاملة بدون أجر أو بأجر، ولكن لا تؤيد امتلاكها لسند ملكية الأرض. وقد يكون هذا الاقتناع عائدًا إلى عدم قدرتها على الحصول على المعلومات التسويقة، والمعلومات الإرشادية، والقروض، والتدريب وتنمية الذات، والمشاركة بالقرار في إدارة الحقل، والمشاركة بالمنظمات والنقابات كعاملة بمهنة الزراعة وليست كمجرد عاملة بدون أجر لأنها امرأة.

ويذكر تقرير (Global Food Policy Report.2020; 41) أن المرأة الريفية قد تتحمل أعباء عمل ومسؤلية إضافية بدون الوكالة، أو بمعنى أدق دون حرية اتخاذ القرار، ودون الحصول على الموارد الكفيلة بالاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة. إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف تتغير الأنماط الاجتماعية بين الرجل والمرأة في مجال العمل الزراعي؟ وما هي الآثار الواضحة لهذه التغييرات على النساء والرجال من حيث العمل والوكالة؟ إلا أن الأدلة العالمية تؤكد أنه في العديد من الأماكن تتزايد مشاركة الريفيات في قطاع الزراعة، وغالبًا ما تتركز في العمل الموسمي أو العمل غير المأجور. وتتقاضى النساء أجورًا أقل، وتواجهن ظروف عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة.

وفى ظل تلك التفسيرات السابقة يمكن التعرض لرؤية بعض الآليات التى من شأنها محاولة دمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك في القسم التالي.

سادساً: الآليات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة

تهدف سياسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل بالإنتاج الزراعي المستدام والتنمية الريفية من أجل القضاء على الجوع والفقر. وهذا يعني العمل بالعديد من المجالات مثل: الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وتبادل المعرفة والبحوث والإرشاد. وتسعى المنظمة إلى إعطاء الأولوية للمنظمات الداعمة التى تعمل على تعزيز وصول النساء إلى الغذاء، والحصول على الأرض الزراعية، وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة، ودمج معرفة المرأة بالزراعة في المشروعات والبرامج، وضمان تطوير التقنيات والخدمات التي تقلل عبء عمل المرأة.

كما تسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى بناء القدرات والمعرفة بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، ومحاولة الارتقاء بالوعي المجتمعي بتلك القضية، وعقد شراكات مع منظمات المجتمع المدنى والمنظمات المهتمة بالمرأة الريفية وأصحاب المصلحة على المستوى الوطنى والإقليمي، والتغيير الثقافى من خلال تطبيق بعض الآليات التى من شأنها تقليل التمييز الجندري بمقر العمل، ومحاولة خلق بيئة عمل مواتية للنوع الاجتماعي. وتسعى كذلك إلى متابعة التطور الحادث وتقييمه لتحقيق الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) (FAO.2013;13-15). وهناك بعض السياسات التى تناولت غايات من شأنها دمج النوع الاجتماعي لمحاولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2025:

- مشاركه المرأة على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرار في المناطق الريفية والمؤسسات، وفي صياغة القوانين والسياسات والبرامج.
- تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الوصول إلى العمل اللائق والدخل والأرض والموارد الإنتاجية الأخرى.
- تحقيق الوصول المتساوي لكل من النساء والرجال إلى السلع والخدمات والأسواق من أجل التنمية الزراعية.
- تقليل عبء عمل المرأة بنسبة تصل إلى (20%) من خلال تحسين الخدمات التقنية والبنية التحتية.
- زيادة المشروعات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين بنسبة تصل إلى (30%) من إجمالى المساعدات الزراعية.

وتتبع عدة آليات لتنفيذ سياسة المساواة بين الرجل والمرأة متمثلة في التالي:

1. **تنمية القدرات:** عن طريق دمج النوع الاجتماعي بجميع أنشطة تنمية القدرات مع التتبع السنوي لنتائج الأنشطة.

2. **بناء المعرفة:** حيث المعرفة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وخاصة نتائج منظمة الأغذية والزراعة، تتم مشاركتها بشكل عام وموثق، بالإضافة إلى منصات التعلم وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي من خلال برامج التبادل والتدريب بين المختصين.

3. **الاتصال:** استراتيجية الاتصالات بمنظمة الأغذية والزراعة تتضمن أن المساواة بين الرجل والمرأة جزء لا يتجزأ، وهذا المبدأ يعد مكونًا أساسيًّا من مكونات الاستراتيجية، ويتم تنميته وتطويرة.

4. **الشراكة:** شراكة من أجل الدعم التقنى وتنمية القدرات والمتابعة والتقيم من خلال خبراء النوع الاجتماعي، وتعقد الشراكات مع منظمات المرأة الريفية والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة بالقطاع الخاص بالدولة وعلى المستوى الإقليمي.

5. **تغيير الثقافة:** من خلال تطوير آليات تقليل التمييز الجندرى بمكان العمل وتنميتها وتهيئة بيئة العمل.

6. **المتابعة:** عن طريق جميع وحدات المنظمات والمكاتب الإقليمية والقطرية، وتقديم تقارير سنوية عن نتائج تنفيذ سياسات المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى جميع المسؤولين عرض رؤية تنفيذ تلك السياسة بالوحدات وتطبيقها.

7. **التقييم:** جميع العمليات التى تدعم بواسطة وظيفة التقييم تعد امتدادًا لاهتمام منظمة الأغذية والزراعة بقضية المساواة بين الجنسين.

8. **التدقيق:** تقوم تلك الآلية بمهمة تقييم قدرة المنظمة على الوفاء بمهام سياسة المساواة بين الرجل والمرأة حتى على مستوى مدى تكافؤ الفرص في التوظيف بالمنظمة، وتنشىء لجنة لرصد التقدم الذى تم إنجازة لتحقيق أهداف المساواة بين الرجل والمرأة وغاياتها.

أما عن برنامج الأغذية العالمى (WFP) ومحاولة تطبيق آليات المساواة بين الرجل والمرأة فقد تناولت التالي:

1. **تطويع المساعدة الغذائية لتلبية الاحتياجات:** حيث استفادة النساء والرجال والبنات والأولاد من برامج المساعدة الغذائية وأنشطتها التي يجري تطويعها لتلائم احتياجاتهم وقدراتهم المختلفة.

2. **المشاركة على قدم المساواة:** اشتراك النساء والرجال على قدم المساواة في تصميم برامج وسياسات للأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، الأمر الذي ينطوي على التحول في العلاقة بين الجنسين.

3. **صنع القرار من جانب النساء والفتيات:** زيادة قدرة النساء والفتيات على صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات.

4. **المساواة بين الرجل والمرأة والحماية:** المساعدة الغذائية تعمل على تعزيز الأمان والكرامة والنزاهة لكل من النساء والرجال والفتيات والأولاد الذين يحصلون عليها وتناصر حقوقهم.

ولتطبيق الغاية الأولى كانت هناك إضافة من شأنها الحد من أوجة انعدام المساواة بين الرجال والنساء، وهى تجميع البيانات حسب الجنس والعمر وتحليلها للتعرف على المتضررين من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ حيث يفيد تحليل نوع الجنس والعمر في فهم مظاهر عدم المساواة بين الجنسين والتصدى لها؛

حيث تمكن من فحص ديناميات القوة وتبين كيف يمكن للاختلافات في أدوار الرجل والمرأة والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق والمشاركة والتحكم أن تؤثر في النساء والرجال، ومن ثم تضمن أن تُطَوَّع جميع المساعدات الغذائية لتلائم احتياجات النساء والرجال وقدراتهم.

أما فيما يتعلق بالغاية الثانية وهي المشاركة على قدم المساواة فقد تمت مراعاة تطبيق تحويل العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، حيث تحويل العلاقات غير المتساوية بين الرجل والمرأة لتشجيع تقاسم السلطة، والتحكم في الموارد، وصنع القرار بين النساء والرجال، ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهدف الأساسي ليس مجرد معالجة انعدام الأمن الغذائي ولكنه تحقيق تأثيرات مستدامة.

وأما فيما يتعلق بالغاية الثالثة، وهي صنع القرار من جانب النساء والفتيات، فتطمح سياسة المساواة بين الرجل والمرأة إلى تعزيز سلطة صنع القرار للنساء والفتيات بوصفها من المتغيرات المتحكمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية، نظرًا لتأثر النساء والفتيات بدرجة أكبر بسبب التمييز والعنف أو قلة المساعدة الغذائية أو عدم إمكانية الحصول عليها. كما اهتمت تلك الغاية بضرورة تعليم النساء والفتيات لأنه يساعد على زيادة قوة صوت النساء في صنع القرار على كافة المستويات.

وأما فيما يتعلق بالغاية الرابعة، وهي المساواة بين الجنسين والحماية، فإنها ارتكزت على أن تخفف من أخطار العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ حيث إنه عمل ناتج عن انعدام المساواة بين الرجل والمرأة، ويتم التعامل معه على أنه خطر يهدد الحياة ويقتضي توفير الحماية (سياسة المساواة بين الجنسين 2020-2015، 2015)

وباستعراض بعض آليات دمج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة، والتي من شأنها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، نحاول وضع ملامح المساواة وتمكين الريفيات بين الواقع والمأمول بالمنطقة العربية.

سابعاً: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات: بين الواقع والمأمول بالمنطقة العربية

تُقدم المرأة في المنطقة العربية إسهامات كثيرة في العديد من المجالات، وتستمر في كسر الحواجز، ورغم دورها الواضح وصوتها الواثق، لا يزال تمثيلها أقل بكثير من المطلوب في القوى العاملة وعلى جميع مستويات صنع القرار. ولا بد من إزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها الكاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حتى يتثنى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وفيما يخص تمكين الريفيات فإنه يعد صمام الأمان لقطاع الزراعة، وبالرغم من قيام المرأة الريفية بالكثير من الأدوار فإنها تُقابل بالكثير من التحديات، فهي تؤدي دورًا رئيسًا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وفي إدارة الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه. ومع ذلك، تواجه المرأة الريفية في جميع المناطق قيودًا أكبر من نظيرها الرجل في الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأساسية، والتكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالأسواق، والأصول المالية، كما أنها ممثلة تمثيلًا ناقصًا في المؤسسات المحلية، ولديها سلطة أقل في صنع القرار، وبالإضافة إلى هذه القيود فإنها كثيرًا ما تُعاني من المعايير والقيود الاجتماعية التمييزية.

وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر استدامة للاستثمار في قدرات المرأة الريفية وخلق بيئة تمكينية لها للمشاركة على قدم المساواة في التحولات التي تؤثر على المشهد الريفي والاستفادة منها. ومن المهم أن يكون تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة محور أي تدخل يهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وهناك علاقة ذات تأثير وتأثر بين كل من الفقر والأمن الغذائي مرتبطة بمدى تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، والذي يزيد من حدة تلك المشكلات في ظل غيابه، أو يعمل على التقليل من آثارها في حالة تطبيقه.

وقد أوضحت منظمة المرأة العربية هذا الأمر، حيث أشارت إلى أن تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة في الزراعة سوف ينتج عنه تخلص 100 مليون شخص من الجوع، يتبعه التقليل من الفقر المدقع؛ حيث ترتفع المدخرات بنسبة تبلغ (35%)، فحينما تمتلك النساء الأرض الزراعية فإن ذلك يقلل من احتمالية تعرضهن للعنف المنزلي الذي يزيد في حالة عدم تملكهن للأرض بـ 8 أضعاف، حيث إن وصول الريفيات إلى عتبة الأمان الاقتصادي ينتج عنه الاستقرار الاجتماعي، والوصول إلى الاهتمام بصحة المرأة التي ينعكس إيجابيًّا على وضعها الصحي الجيد وعلى أبنائها، ومن ثم زيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة تصل إلى (10%)، وبالتالي المرور بطريق إدماج المرأة في عملية صنع القرار (منظمة المرأة العربية، 2015).

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الجياع في العالم أخذ في التزايد ببطء منذ عام 2014 وحتى عام 2019؛ حيث أصبح عدد من يعانون من النقص التغذوي اليوم أكثر مما كانوا علية منذ عام 2014 بزيادة تبلغ 60 مليون نسمة، وبزيادة قدرها 10 ملايين نسمة بين عامي 2018 و2019. وتشير التقديرات الأولية المستندة إلى التوقعات الاقتصادية العالمية في ظل كوفيد 19 إلى أنه قد يزيد عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بين 83 إلى 132 مليون نسمة لعام 2020م وفقًا للنمو الاقتصادي (FAO:2020).

وتنتج المرأة نصف الغذاء في العالم، وما يصل إلى (80%) من الغذاء في معظم البلدان النامية، ومع ذلك فإن 7 من كل 10 جياع في العالم هم من النساء والفتيات. وأشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة (سد الفجوة، 2009: 4) إلى ضرورة ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية حتى تتم محاربة الجوع. فعند إتاحة فرص للمرأة مساوية للفرص المتاحة للرجل في الحصول على الأرض والبذور والأسمدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة (20-30%). يمكن أن تؤدي مكاسب إنتاج بهذا الحجم إلى تقليل عدد الجياع في العالم بنسبة تصل إلى (-17% 12)، بما يساوي 150-100 مليون شخص.

وبخصوص حيازة الأرض، فهي جزء مهم من الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي متعددة الأبعاد، إذ يدخل فيها الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية والسياسية التي كثيرًا ما تكون موضع تجاهل. وتواجه النساء صعوبات في إمكانية الحصول على الأراضي وغيرها من موارد ومدخلات الإنتاج؛ مما يعوق تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة. فنسبة النساء من أصحاب الحيازات الزراعية في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية منخفضة ولا تتجاوز (7%) من نسبة الحائزين للأرض الزراعية (تقرير آفاق المنطقة العربية 2030، 2017: 29).

تصل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدّد بالعيش عند 1,90 دولار، إلى (16%) تقريبًا في البلدان العربية الأقل نموًا، حيث تفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020: 14). ويشير تقرير (FAO:2018:47) إلى أن فجوة الفقر بين الريف والحضر تعود إلى مدى الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات العامة الأخرى، والتي تتراوح مابين 3 إلى 20 مرة أقل بالمناطق الريفية مقارنة بالحضر.

وأكّد تقرير (القمة العربية التنموية، 2019، 17) أن الإحصائيات في جميع أنحاء العالم تظهر أن النساء هن الأكثر فقرًا من الرجال. وتشير التقديرات إلى أن النساء والفتيات يمثلن (70%) من 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر. وتعد علاقات القوة غير المتساوية واستبعاد المرأة من المشاركة في صنع القرار من بين الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يولد الفقر، حيث تقف الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة عند

نسبة تبلغ (23%) على الصعيد العالمي، وبدون اتخاذ إجراء حاسم سيستغرق الأمر 68 سنة أخرى لتحقيق المساواة في الأجور (تقرير تحويل الوعود إلى أفعال، 2018: 5). وعلى الصعيد العربي أشار تقرير (The Gender Gap in Land Right:2018) و(التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020: 74) إلى أن البلدان العربية تحتل جميعًا المراتب الأخيرة في العالم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص الفجوة بين الرجل والمرأة. ويلزم البلدان العربية والبلدان المجاورة نحو 153 سنة لسد الفجوة الاقتصادية بين الرجل والمرأة.

المرأة الريفية هى مفتاح تحقيق خريطة 2030 للتنمية؛ فحينما يتم تمكين الريفيات بقطاع الزراعة من خلال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي عبر زيادة الإنتاجية للفدان، حيث أثبتت ظاهرة (Feminization of Agriculture) بأن النساء أصبحن وجهة الزراعة (Female Face of Farming)، وتمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة والاستثمار فيها يزيد الإنتاجية بشكل كبير، ويحد من الجوع وسوء التغذية، ويحسن سبل العيش في الريف ليس للنساء فقط ولكن للجميع (www.fao.org/gender/resources/infographics). وإذا تحقق تمكين الريفيات بقطاع الزراعة، فسوف يكون مردود ذلك تحقيق التعليم الجيد، والصحة الجيدة، والعمل اللائق؛ ومن ثم الوصول إلى غاية أعمق من مجرد تحقيق الأمن الغذائي وهي إحداث تغييرات جذرية عبر المساواة طبقًا للنوع الاجتماعي مرورًا بتحقيق تمكين الريفيات بقطاع الزراعة كما هو موضح بالشكل التالى:

شكل: دمج النوع الاجتماعي وتمكين الريفيات لتحقيق أهداف 2030

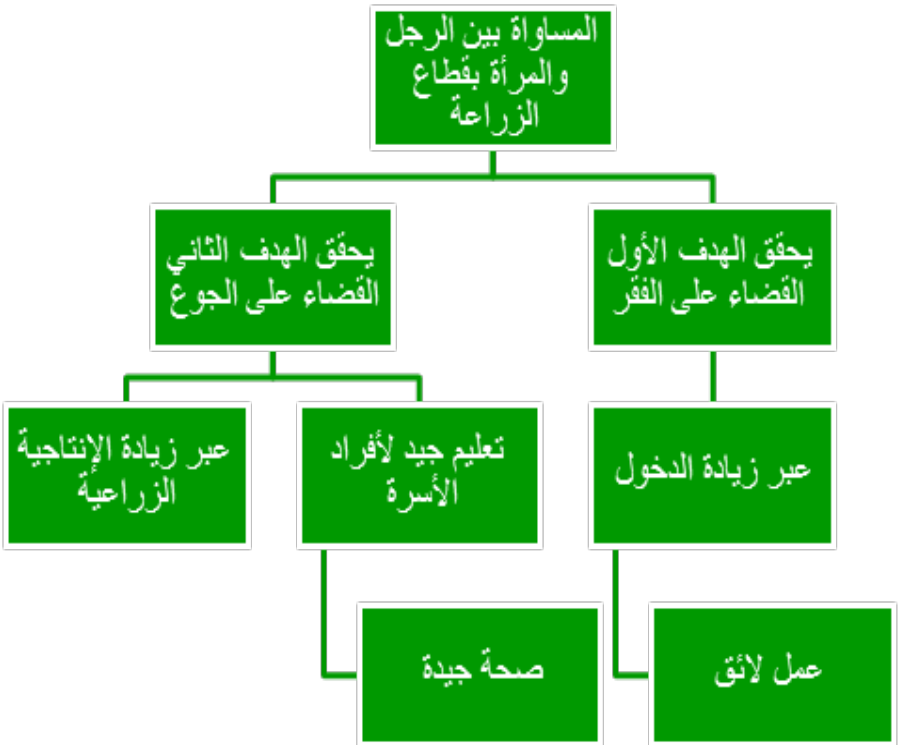

امتلاك الأرض الزراعية
المساواة في الوصول للخدمات الإرشادية
المساواة في الوصول إلى المعلومات التسويقية
الوصول المتساوى في التمويل
الوصول المتساوى في التدريب وتنمية القدرات
تقليل الوقت للعمل غير مدفوع الأجر للريفيات
إلغاء التمييز الغذائي بين النساء والرجال

الوصول إلى غاية أعمق من تحقيق الأمن الغذائي وهي إحداث تغيرات جزرية للتنمية المستدامة عبر المساواة طبقًا للنوع الاجتماعي والوصول إلى تمكين الريفيات بقطاع الزراعة

التوصيات

يتطلب تحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة 2030 إدماج منظور المساواة بين المرأة والرجل في السياسات الزراعية في المنطقة العربية عبر إدراج الجانب البحثى، وتنمية القدرات، والوصول المتساوي للموارد والخدمات، وإلغاء التمييز الغذائي، وتمكين النساء والفتيات الريفيات، ورفع المكانة الاجتماعية للريفيين وإعلائها ويتم عرضها كالتالى:

المحور الأول: الجانب البحثى

ويشتمل على التالي:

- ضمان توافر أبحاث ومعلومات وبيانات مصنفة حسب الجنس والعمر تقوم بتحليل أدوار المرأة والرجل؛ حتى تكون هناك معلومات كافية تمكن الدول من وضع برامج وسياسات عادلة، ومن أجل فهم في أفضل لديناميات واقع الأدوار لكل من الرجل والمرأة؛ حيث يمكن أن تساهم البيانات التفصيلية في بيان كيفية دمج النوع الاجتماعي بالسياسات الزراعية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة؛ نظرًا لأن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمرأة مترابطة ولا يمكن تجزئتها، وأي قصور في أحد جوانبها ينتج عنه ضرر بالجانب الآخر، وهو ما ينادى بالتناغم المؤسسي بين المنظمات والوزارات في وضع سياسيات تمكين الريفيات والمساواة بين الرجل والمرأة عبر المتابعة والتقييم والتشارك المستمر من أجل تحقيق هدف سامٍ ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي.
- ضرورة توافر الإحصاءات بالقطاع الزراعي عن الذكور والإناث العاملين به، وخاصة العمالة الموسمية.

المحور الثاني: تنمية القدرات

ويشتمل على التالي:

- بناء قدرات المزارعات بحيث يصبحن قادرات على مضاعفة إنتاجية مزارعهن من خلال التعليم والتدريب على كيفية إدخال مفهوم الزراعة الإلكترونية، ويتحقق ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر التدريب المكثف المراعي لوجود نسبة عالية من الأمية بين الريفيات من خلال التعاون بين وزراة الزراعة وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاتصالات في الدولة عبر تطبيق (الإرشاد الرقمي) مع ضرورة توفر البنية الأساسية اللازمة للتطبيق.
- قيام وزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة في الدولة بإنشاء المدارس الزراعية الداخلية، وهو نموذج متواجد بدولة اليابان، ويعمل على تخريج طالب (مزارع مستقبلي) على قدر عالٍ من المهارة في زيادة الإنتاجية والدراية بكيفية تسويق المحاصيل من خلال التدريب المستمر لمدة أربعة أعوام متتالية تسهم في ضخ دماء جديدة إلى قطاع الزراعة على قدرٍ عالٍ من المهاره والتعليم. وبنجاح التجربة تكرر للفتيات بوضع معايير تراعي العادات والتقاليد بالمجتمع العربي.
- وضع آليات واستراتيجيات لإشراك الشباب وخاصة النساء في العمل الانتاجي والريفي بشكل استثمارى يتجة للسوق والتدريب المهني للريفيات على الصناعات الزراعية الصغيرة يعمل على إتاحة فرص عمل لائقة للريفيات؛ ومن ثم تنوع قاعدة الدخول لديهن. ويتم ذلك من خلال التعاون بين المراكز البحثية ووزارة الزراعة وكليات الزراعة في الدولة.
- إعداد برامج إعلامية بالقنوات الفضائية الزراعية تعمل على توضيح المفاهيم وتبسيطها فيما يخص تمكين الريفيات، وأدوار النوع الاجتماعي، وآليات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وعرض بعض التحديات التى تقابل الريفيات وبيان كيفية مواجهتها من خلال آراء المتخصصين؛ وذلك لخلق مجال واسع الانتشار لفهم قضايا المساواة بين الرجل والمرأة؛ ومن ثم إعطاء الشرعية للقضية السامية التى تجعل الريفيات على ثقة بأنهن على حق، وذلك من خلال التعاون بين وزارة الزراعة ووزارة الإعلام والمنظمات الداعمة لحقوق المرأة.

- الاستفادة من المعارف التقليدية للريفيات في مجال الزراعة، حيث أثبتت الدراسات بأنهن قادرات على حفظ الموارد الوراثية والنباتية من خلال محصلة المعارف والممارسات، حيث تعد الريفيات بنكًا للمعارف التراثية في مجال الزراعة.
- نشر المزيد من مدارس الريفيات (مثل المتواجدة بدولة السودان) والمدارس الحياتية للريفيات (تم التطبيق بدولة مصر)، حيث تعد منهجًا لحسن تعليم النساء في مجالات الإدارة والتسويق.
- الحصول على التكنولوجيا والخدمات المالية والتدريب على قدم المساواة مع الرجل عن طريق بذل مجهودات أكثر للوصول إلى النساء الريفيات من خلال تأمين المناخ الآمن لمشاركتهن بالتدريب من خلال توفر العنصر النسائي بالإرشاد الزراعي، وتذليل بعض العقبات الثقافية من خلال التوعية عبر (مفاتيح التغيير) وهم الأفراد الأكثر ثقة بالمجتمعات الريفية.
- التوعية المجتمعية، وخصوصًا تلك التي تستهدف الرجال وكبار السن والرائدات والرواد في المجتمع ورجال الدين بشأن الأعراف والممارسات التقليدية التي تميّز ضد المرأة، والاستفادة من الإعلام الريفي عبر القنوات الفضائية الزراعية بوزارة الزراعة في الدولة؛ ومن ثم خلق وعي مجتمعي بأهمية تنمية قدرات النساء والثقة بأنهن قادرات على الإسهام في العملية التنموية من خلال منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الداعمة لحقوق المرأة.
- التركيز على تنمية قدرات النساء في التخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بإدارة الأرض الزراعية من خلال إدخال الرجال إلى الدورات التدريبية الخاصة بتنمية قدرات النساء على حسن الإدارة؛ وذلك لخلق وعي لديهم لأنهم صناع القرار على مستوى الأسرة فيما يخص النساء.
- مكافحة الأمية وتزويج الأطفال والقاصرات والاهتمام بتعليم الفتيات والفتيان على حد سواء، من خلال المشاركة بين وزارة الإعلام ووزارة التربية والتعليم في الدولة، وذلك عن طريق وضع سياسة مشتركة؛ لأن التعليم هو طريق للقضاء على الفقر وتنمية المهارات والقدرات؛ ومن ثم إتاحة العمل اللائق وتحسين مستوى المعيشة.
- التركيز على المعرفة المتوفرة لدى المرأة الريفية وبناء المهارات الإنتاجية والقيادية لديها، والعمل على بناء قدراتها وتدريبها في عدة مجالات اجتماعية، اقتصادية وسياسية بهدف تفعيل دورها كوحدة اجتماعية منتجة وغير مهمشة داخل محيطها.
- تعزيز المشاركة المستدامة للنساء في سلاسل الإنتاج الزراعي عبر التدريب والإمداد بكل ما هو جديد.
- توعية المرأة الريفية بمخاطر العمل الزراعي عبر الدورات التدريبية.
- دعم المؤسسات والمراكز البحثية لزيادة وعي المرأة الريفية بالنسبة إلى الوسائل الصحيحة للتعامل مع المنتج الزراعي والغذائي والحفاظ على الصحة العامة.

المحور الثالث: الوصول المتساوي للموارد والخدمات

ويشتمل على التالي:

- ضمان الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، وحق امتلاك الأصول والتصرف فيها، وذلك من خلال دعم التنفيذ العادل لقوانين الميراث ومساندتها؛ وذلك بهدف منح المرأة القدرة على الحصول على موارد الأرض، وتوعية المرأة بحقوقها القانونية، وتوعيتها بالطرق السليمة اللازمة للحصول على تلك الحقوق، ويتم ذلك بالتعاون بين منظمة المرأة العربية، ووزارة الزراعة، والجهات التشريعية بالدولة.
- مساعدة الوصول المتساوي لكل من الرجل والمرأة إلى الأسواق والتسويق الإلكتروني عبر وزارة الزراعة، من خلال إعادة تفعيل المواقع الإلكترونية الخاصة بمساعدة المزارعين وإرشادهم، وبالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونشر ثقافة الرقمنة ودعمها بقطاع الزراعة والإرشاد الرقمي.

- الوصول المتساوي للخدمات الإرشادية التي من شأنها زيادة الإنتاجية عبر إعادة تفعيل أدوار التعاونيات الزراعية، ودعم المراكز الإرشادية وتنميتها، والتدريب على كيفية الوصول إلى النساء الريفيات وتقديم الخدمة نظرًا للقيود الثقافية والمكانية التي تحيط بالمرأة في الريف.
- وصول الريفيات الأكثر احتياجًا إلى الأرض الزراعية من خلال دعم المنظمات الداعمة للمرأة ومساندتها عبر دفع قيمة الإيجار السنوي للأرض الزراعية (المحددة بفدان واحد لكل امرأة تعمل بالزراعة)، ويكون للمرأة الريفية حرية الاختيار بين المشروعات الصغيرة التقليدية وبين الحصول على الأرض والعمل بها؛ ومن ثم يضاف هذا كبند جديد من بنود تمكين الريفيات؛ الأمر الذي يمكنها من الخروج عن دائرة الصناعات الغذائية والمنتجات اليدوية كمشروعات تقليدية للنساء الريفيات، وهي تجربة سبق تطبيقها بمصر من خلال امتلاك النساء المُعيلات لأراضي الاستصلاح بوادى النقرة بأسوان. ولكن التحديات التي قابلت تلك التجربة هي: صعوبة زراعة الأرض الصحراوية والاحتياج إلى بذل الكثير من الجهد لزراعتها واستصلاحها. ويمكن تعميم التجربة من خلال التعاون بين وزارات التضامن الاجتماعي والزراعة والاستثمار في الدولة، والمنظمات المعنية بحقوق المرأة.
- قيام البنوك الزراعية والتعاونيات بتوفير آلات الحصاد المتطورة بأجر رمزي للنساء الحائزات للأرض الزراعية عبر نشر فكرة الحصاد الجماعي.
- تقديم وزارة الزراعة في الدولة الدعم المادي للنساء المعيلات الحائزات للأرض الزراعية من حيث الحصول على التقاوي والأسمدة كميزة للنساء المعيلات.
- قيام وزارة الزراعة في الدولة بتسويق منتجات النساء المزارعات المالكات وحاصلاتهن؛ مما يشجع على تسجيل الأرض الزراعية بأسمائهن، وهذه كانت إحدى عقبات حصول النساء على سند الملكية؛ نظرًا لأن بعض العادات تمنع تسجيل الأرض بأسمائهن.
- العمل على عقد شراكة بين التعاونيات النشيطة للمنتجات المحلية وبعض الأسواق التي تخدم أكثر من منطقة كأحد الحلول لمشكلة التسويق.
- إنشاء وحدات تجميع وفرز وتعبئة لمنتجات الأرياف بالمناطق الريفية كأحد حلول التسويق الداخلي والتصدير.
- عمل مهرجان تسويقي سنوي لمنتجات المرأة الريفية والبدوية والساحلية لجميع الدول العربية كدعم للمرأة وتسويق منتجاتها وتشجيعها على المشاركة ورفع جودة منتجاتها.

مراجعة قانون الجمعيات التعاونية لجعله أكثر مواكبة لتحديات المرأة الريفية.

المحور الرابع: إلغاء التمييز الغذائي

ويشتمل على التالي:

- التوعية بشأن بعض الرواسب الثقافية المجحفة ضد النساء والديناميات المعيشية للأسر والتي قد تؤثر سلبًا على تغذية النساء والفتيات.
- إجراء البحوث بشأن العلاقة بين التمييز ضد المرأة والأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- استمرار الدعم لبرامج التغذية المدرسية بالقرى الأشد فقرًا.

المحور الخامس: تمكين الريفيات

ويشتمل على التالي:

- التوعية بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية المساواة في الوصول إلى الفرص بين الرجل والمرأة، وإلغاء الحواجز الهيكلية والقانونية التي تعوق عمالة المرأة، ويكون ذلك بطرق منها: تعديل قوانين العمل التمييزية، وإنشاء شبكات النقل المأمونة في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق التأمينات الصحية والاجتماعية لتشمل عاملات الزراعة.
- دعم التنمية الريفية بإتاحة فرص عمل لائقة في المناطق الريفية، بما في ذلك إعادة إحياء الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة واستحداث المزيد منها، وتنشيط الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.

- الافتقار إلى الوقت من أبرز مظاهر انعدام المساواة بين الرجل والمرأة؛ لهذا لابد من اعتماد السياسات المناسبة لتمكين المرأة من التغلب على ما تعانيه من افتقار إلى الوقت، حيث إن ذلك يزيد المرأة فقرًا وجوعًا؛ وذلك من خلال استشارة النساء حول احتياجاتهن التكنولوجية عبر الدراسات والبحوث، وأيضًا من خلال تحسين البنية التحتية بالريف والخدمات المقدمة، والتى تعمل على توفير وقت الريفيات وجهدهن. التمكين الاقتصادي للريفيات عبر إنشاء (مجمع متكامل للتصنيع الزراعي يخدم المشروعات الصغيرة)، والذي يمكن تنفذيه من خلال وزارة الزراعة ووزارة التضامن الاجتماعي في الدولة والمنظمات الداعمة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل للريفيات؛ ومن ثم التوجة إلى العمل اللائق الذى يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة، وعدم اللجوء إلى العمل الموسمى منخفض الأجر.
- إنشاء خرائط اجتماعية اقتصادية بيئية للمشروعات الصغيرة بقرى الريف، والتى تعد دليل نجاح للمشروعات. على أن تُبني تلك الخرائط وفقًا للمتاح من الموارد والمحاصيل الزراعية وكيفية الاستفادة من تلك الموارد.
- نشر الوعي عن طريق الحملات بخصوص كيفية الحصول على قروض بنكية للبدء بالمشروعات الصغيرة من خلال إعادة تفعيل أدوار التعاونيات الزراعية بقرى الريف.
- التوعية المالية للريفيين من خلال الدورات التدريبية بالتعاون بين البنوك ووزارة الزراعة في الدولة.
- العمل على تسويق منتجات الريفيات، وذلك من خلال إقامة المعارض الدائمة والموسمية وتمكين المرأة الريفية من المشاركة في هذه المعارض بشكل مجاني أو بمقابل تستطيع تحمله. والاستفادة من مواسم الاصطياف وقدوم المغتربين والسواح لتعريفهم على منتجات المرأة والمساعدة بتسويقها مباشرة للمستهلكين، فضلا عن تفعيل ودعم وزارة السياحة لقطاعي السياحة البيئية والريفية، نظرا لدورهما الفعال في الحفاظ على التراث وتنمية الريف.
- توضيح وتقدير العمل غير المرئي للنساء عامة والريفيات خصوصًا، من خلال دعم المنظمات النسائية التي تعمل في هذا المجال وتعزيز مفهوم المشاركة الفاعلة والقيادة والتي تساعد في دعم الحقوق والواجبات للعاملين بالقطاع الزراعي وعبر الدراسات المتخصصة التي تقدر حجم وأهمية العمل غير مدفوع الأجر للريفيات.

المحور السادس: إعلاء المكانة الاجتماعية للريفيين

ويشتمل على التالي:

- توسيع نطاق التأمينات الصحية والاجتماعية لتشمل عاملات الزراعة.
- ضم العاملين بقطاع الزراعة تحت مظلة قانون العمل حيث أن عدم تمتعهم بحمايته يُعد من أكثر الأضرار النفسية التي تقع على العاملين بالزراعة، بجانب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، والتى تشمل: الاستثناء من تحديد حد أدنى للأجور أو عدد ساعات العمل، وعدم توفر بيئة عمل تتمتع بالحماية والسلامة المهنية، وعدم الحصول على معاش تقاعدى أو تأمين صحى، ومحصلة تلك الأضرار هو عدم الشعور بالمكانة الاجتماعية المرموقة.
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للريفيين والتأكد من ضم من يستحق تلك الحماية.
- تفعيل العلاقات بين المؤسسات الخاصة والعامة التي تعنى بشؤون المرأة وتعزيزها من أجل حماية المرأة وتفعيل دورها في إستغلال الموارد الطبيعية وإدارة الأمن الغذائي حيث التشبيك والتناغم المؤسسي.

المراجع

أولا: مراجع عربية

1. تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020م، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
2. الحوكمة والتعاون حول الغذاء والهدف الثاني للتنمية المستدامة في المنطقة العربية،2019م، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.
3. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.
4. الإسكوا، 2019م، تقرير المياه والتنمية الثامن (أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).
5. المساواة في الخطة العالمية الجديدة، 2018م، إدماج منظور الجنسين في تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 1،2 في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا.
6. سد الفجوة، 2009م، برنامج منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
7. حالة الأغذية والزراعة، 2011م، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
8. القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، 2019م، الأمانة العامة، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، الجمهورية اللبنانية. جامعة الدول العربية.
9. تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020م، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
10. الحوكمة والتعاون حول الغذاء والهدف الثاني للتنمية المستدامة في المنطقة العربية،2019م، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.
11. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.
12. الإسكوا، 2019م، تقرير المياه والتنمية الثامن (أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).
13. المساواة في الخطة العالمية الجديدة، 2018م، إدماج منظور الجنسين في تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 1،2 في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا.
14. سد الفجوة، 2009م، برنامج منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
15. حالة الأغذية والزراعة، 2011م، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
16. القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، 2019م، الأمانة العامة، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، الجمهورية اللبنانية. جامعة الدول العربية.
17. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020م، 2019م، الإسكوا.

18. تقريرآفـاق المنطقـة العربيـة2030م، 2017م، تعزيـز الأمـن الغذائي،اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـربي آسـيا، الإسـكوا، منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة.
19. الأمـن الغـذائي والسـيادة الغذائيـة في الـشرق الأوسـط،2013 م، مركـز الدراسـات الإقليميـة والدوليـة، كليـة الشـؤون الدوليـة بجامعـة جـورج تـاون في قطـر.
20. منظمـة المـرأة العربيـة، 2015م، إدمـاج المـرأة في أهـداف التنميـة 17، مؤتمـر المـرأة وأهـداف التنمية المسـتدامة 2030م، جامعـة الـدول العربية.
21. دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه، 2006م،undp.
22. المـرأة والأمـن الغـذائي العـربي، 2010م، يـوم الزراعـة العـربي، المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، جامعـة الـدول العربيـة.
23. تقريـر تحقيـق أهدافنـا، 2017م، برنامـج منظمـة الأغذيـة والزراعـة، المسـاواة بـين الجنسـين في مجـالى الزراعـة والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة.
24. موشرات التنمية العالمية، 2020م، العمالة بقطاع الزراعة، البنك الدولي، بنك البيانات.
25. مرفـت صدقـى، عبـد الوهـاب، 2017م، مسـتوى الوعـي البيئـى للمـرأة الريفيـة بصيانـة بعـض المـوارد الطبيعيـة الزراعيـة بمحافظتـى المنيـا والفيـوم، المجلـة المصريـة للبحـوث الزراعيـة، مركـز البحـوث الزراعية.
26. تقرير تحسين حالة المرأة في فى المناطق الريفية، 2011م، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
27. التمكـين الاقتصـادي للمـرأة «دمـج المـرأة في الاقتصـاد العراقـي، 2012م، برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، العراق.
28. توثيـق السياسـات الزراعيـة في الـدول العربيـة خـلال العقـد الأول مـن الألفيـة الثالثـة، 2009م، المنظمـة العربية للتنميـة الزراعيـة، جامعـة الدول.
29. سياسة المساواة بين الجنسين 2015م2020-م، 2015م، مكافحة الجوع في العالم، برنامج الأغذية العالمي.
30. اسـتراتيجية التنميـة الزراعيـة 2030م، مـصر، وزارة الزراعـة المصريـة واسـتصلاح الأراضي، مجلـس البحـوث الزراعيـة والتنميـة، جمهوريـة مـصر العربيـة.
31. استراتيجية وزارة الزراعة لعام 2015م2019-م، لبنان، 2014م، وزارة الزراعة.
32. استراتيجية القطاع الزراعي، فلسطين، 2016م.
33. تقريـر تحويـل الوعـود إلى أفعـال (المسـاواة بـين الجنسـين في خطـة التنميـة المسـتدامة 2030م، 2018م، هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة.

ثانياً: مراجع أجنبية

1. The state of Food Security and Nutrition in the World (2020), FAO, Rome, Italy
2. Global food policy report)2020 (building inclusivefood systems. IFPRI
3. FAO ;(2018)near east and north afirca regional over viewof food security and nutration ; Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome,
4. FAO(2013) fao policy on Gender equality Attaining Food Security Goals

5. In Agriculture and Rural Development Food and Agriculture Organization of the United Nations
6. Rome, 2013
7. UNICEF (United Nations Children's Fund) Middle East and North Africa Regional Office (2019). "Education". www.unicef.org/mena/education
8. Fao (fao policy on gender equalty) Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development (2013) Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome,
9. High Level Panel of Experts (HLPE 2015), Water for food security and nutrition, A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome 2015
10. The gender gap in land right. 2018. Food and agriculture organization of the united nation
11. GENDER AND ICTS 2018, mainstreaming gender in the use of information and communication technologies (ICTs) for agriculture and rural developmen: Food and agriculture organization of the united nation
12. The feminzation of poverty, 2015, gender equality and the empowerment of women, national department of publication information, united nation.
13. Gender dimensions of agricultural and rural employment: Differentiated pathways out of poverty:2010: the Food and Agricultural Organization of the United Nations, the International Fund for Agricultural Development and the International Labour Office Rome, 2010.
14. www.fao.org/gender/resources/infographics
15. www.ifpri.org

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

15 ش محمد حافظ – متفرع من شارع الثورة – المهندسين
الجيزة، جمهورية مصر العربية
تليفون: 37484823/24 (202+)
فاكس: 37484821 (202+)
البريد إلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org